دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد ٣١، العدد ٢، ٢٠٠٤

مظاهرُ التّباينِ اللّهجيِّ الصوتيةُ في غريبِ الحديثِ في "النّهاية"

مهدي عرار ونصر الله الشاعر *

ملخـــص

هذه مباحثةٌ قُصد فيها إلى تلمّسِ ظاهرة التّباينِ اللّهْجيِّ مقيّدةً بثلاثة مضاميرَ أوّلُها: غريبُ الحديث، وثانيها: المستوى الصّوتيُّ، وثالثُها: كتابُ "النّهاية" لابن الأثير، وقدْ جُنح في هذه المباحثة إلى الوقوف عندَ مسائلَ كلّيّةٍ عَريضة، كالحديث عن مقاصد عنوانِ المباحثة، وبواعثِ التّباينِ اللّهْجيِّ في الحديث الشّريف، ومسائلَ أخرى صوتيّة تردّدَ الباحثُ في معالجتها بين العرضِ والتّحليل، كتحقيقِ الهمزِ وتسهيله، والمماثلة الصّوتيّة، والقطعِ، والقلب المكانيِّ، والتّعاقب، وظواهرَ أخرى مخصوصة. وقد بدا جليًا، في ثَنْيِ مُدراسة ما تقدّم آنفًا، أنّ لهذه الظّاهرة – أعني ظاهرةَ التّباينِ اللّهْجيِّ– حضوراً في غريبِ الحديث، ولعلّها من المُحتكَمات الرّئيسة التي أفضتْ بالمُصنّفين القدماءِ إلى إلحاقِ أحاديثَ بركبِ الغريبِ المعتاصِ المحتاجِ إلى فضلِ بيانٍ وتجلية.

في مقاصدِ العنوانِ

لعلّ الذي يتجلّى من عنوانِ هذه المباحثة أنّ صاحبَها يتردّدُ في مضمارِها بين ثلاثة محاورَ مخصصةٍ للمادّة التي يقيمُها عليها، وأوّلُها: ضربٌ خاصٌّ من الحديثِ الشّريف، وهو غريبُه، وثانيها: استشرافُ ظاهرةٍ لغويّةٍ مخصوصة، وهي ظاهرةُ التّباينِ اللّهْجيِّ الواقعةُ فيه، وثالثُها: تخصيصُ ذلكم المخصّصِ قبْلاً، وهو أنْ يكونَ استشرافُ التّباينِ اللّهْجيِّ مقصورًا على المستوى الصّوتيِّ في "النّهاية" لابنِ الأثير.

أمّا أوّلُها، وهو غريبُ الحديثِ، فقد انصرفَ كثيرٌ من المسلمين شرّاحاً ومتعلّمين إلى جمعه ودرسه واقتناصِ فوائده، معرّجين على أحاديثَ يكتنفُها إشكالٌ وغرابةٌ لهما بواعثُ متباينةٌ، فَشَرَعَ بعضُهم يلتمسُ هذه الأحاديثَ المشكلةَ التي قد يستغلقُ معناها على أبناءِ اللّغة؛ بل على أهلِ العلمِ منهم والتّنقير، مقيماً على تفسيرِها، وبيانِ غريبِها، ومشكلِ إعرابِها، وبديعِ أسلوبِها، ولمْ يقفوا عند غريبِ حديثِ الرّسولِ – صلّى الله عليه وسلّم– فقط، بل اشتملتْ مصنّفاتُهم على غريبِ أحاديثِ الصّحابةِ والتّابعين وغيرِهم، "ثمّ إنّ الحديثَ لمّا ذهب أعلامُه بانقراضِ القرونِ الثّلاثة، واستأخر به الزّمانُ فتناقلتْه أيدي العجمِ، وكثرت الرّواةُ، وقلّ منهم الرّعاةُ، وفشا اللّحْنُ، ومرنتْ عليه الألسنُ اللّكنُ، رأى أولو البصائرِ والعقولِ، والذابّون عن حريمِ الرّسولِ أنّ من الوثيقةِ في أمرِ الدّين، والنّصيحةِ لجماعةِ المسلمين، أنْ يُعْنَوا بجمعِ الغريبِ من ألفاظه، وكشفِ المُغْدَفِ من قناعه، وتفسيرِ المشكلِ من معانيه، وتقويمِ الأَوَدِ من زيغِ ناقليه"[١]، ومن الأوائلِ الذين لهم قُدْمةٌ في التّصنيفِ في هذا المضمارِ أبو عبيدةَ مَعْمَرُ بنُ المثنّى[٢]،ثمّ تلاه قُطْربٌ، وأبو عمروٍ الشّيبانيّ، وأبو زيدٍ الأنصاريّ وغيرُهم[٣]، والظّاهرُ أنّ هذه الكتبَ التي ذُكرتْ مفقودةٌ مطويّةٌ؛ وهي إذا حُصّلتْ كانتْ كالكتابِ الواحدِ؛ إذْ كان مصنفوها يَردون على الحديثِ الواحدِ فيعتورونه فيما بينهم، فيدخلُ بعضُهم على بعضٍ[٤].

وأمّا ثانيها، وهو استشرافُ ظاهرةِ التّباينِ اللّهْجيِّ الواقعِ فيه، فقد وقع في كلامِ الرّسولِ – صلّى الله عليه وسلّم– ما ينتسبُ إلى لَهَجاتٍ متباينة، ولذلك بواعثُ مخصوصةٌ أذنتْ بتجلّي هذه الظّاهرةِ سيأتي عليها كلامٌ بعْدًا، والحقّ أنّ هذه الظّاهرةَ تتجلّى في غريبِ الحديثِ في جميعِ مستوياتِ العربيّة، فثمّ لَهَجاتٌ تنتسبُ إلى المستوى الصّوتيِّ، وهي ما البحثُ معقودٌ عليه، وأخرى إلى الصّرفيِّ، ومن ذلك تعاورُ القوالبِ الصّرفيّة، وثالثةٌ إلى المستوى التّركيبيِّ، ورابعةٌ تلحقُ بركبِ المستوى المعجميِّ.

وأمّا ثالثُها، فقد ارتضى الباحثُ أنْ تكونَ مباحثاتُه اللّهْجيّةُ مقصورةً على المستوى الصّوتيِّ في "نهاية" ابنِ الأثير. أمّا قصرُها على المستوى الصّوتيِّ فذاك أنّ مظاهرَ التّباينِ

---

* كلية الآداب، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين. تاريخ استلام البحث ٢٠٠٤/٧/٢، وتاريخ قبوله ٢٠٠٤/١/٢١.

اللّهْجيّ كثيرةٌ يُقام على بعضها أبحاثٌ أو بحوثٌ. وأمّا قصرُها على ابنِ الأثيرِ فلأنّ كثيرًا من كتبِ غريبِ الأحاديثِ تكرّرُ نفسَها، فقد جاء أبو عُبيدٍ الهرويّ، فصنع كتابَه الموسومَ بغريبِ الحديثِ، وتلاه ابنُ قتيبةَ الذي عقّب بكتابِه كتابَ أبي عُبيدِ الهرويّ، وفي الكتابين - كما يرى الخطّابيُّ وابنُ الأثيرِ- مندوحةٌ عن الكتبِ الأُولِ التي تقدمتْها؛ إذْ كانا قدْ أتيا على جماعِ ما تضمّنتْه من شروحٍ وبيانٍ، فزادا عليها بالشّرحِ والتّأويلِ والتّطويل[٥]، ثمّ جاء ابنُ الأثيرِ، فوضع "النّهاية في غريبِ الحديثِ والأثرِ" الذي جَمع فيه ما تقدّم، واستدرك على الكُتبِ المتقدّمةِ بالشّرحِ والتّجليةِ، وأضاف عليها ممّا هو غريبٌ من أحاديثِ الكتبِ الصّحاح[٦]، وجرى فيه جريَ المصنّفينَ في المعجمات، بل هو معجمٌ قائمٌ برأسه يعتمدُ على استشرافِ الجذرِ، وحسبُه شهرةً أنّ ابنَ منظورٍ عدّه من الأصولِ التي فاء إليها في تصنيفِه لسانَ العربِ[٧].

بواعثُ التّباينِ اللّهْجيّ

ويبقى، قبلَ الخوضِ في مظاهرِ التّباينِ اللّهْجيِّ الصّوتيّة، صُبابةٌ من القولِ مضمارُها الوقوفُ عند مصادرِ هذه اللّهَجاتِ في الحديثِ، والحقّ أنّ الإجابةَ عن هذا تتردّدُ بين شقّين، أولُهما أنّ تجلّيَ اللّهَجات قد يكونُ باعثُه الرّسولَ الكريمَ صلّى الله عليه وسلّم؛ ذلك أنّه بُعث إلى الخلقِ كافّةً، وقد كانتْ الوفودُ تردُ عليه، إمّا معلنةً إسلامَها، وإمّا متعلّمةً ومتفقّهةً في شؤونِ دينِها ودنياها، وكان الرّسولُ الكريمُ - صلّى الله عليه وسلّم- يخاطبُهم بما مرنتْ عليه ألسنتُهم تأدّبًا وتلطّفًا وتحبّبًا وتواصلاً يفعلُ كثيرًا في حواشي النّفسِ، ويهيّيء لأهلِ تلكم اللّهجة جوًّا خاصًّا من السّكينةِ النّفسيّةِ والقَبولِ، ولعلّ هذا المتقدّمَ بيانُه ممّا ينتسبُ - في بعضِ دلالاته- إلى مضمارِ قولِه الشّريف: "أُمرتُ أنْ أخاطبَ النّاسَ على قدرِ عقولِهم"[٨]، وقد التفت إلى سُهْمةِ هذا الملحظِ وفضلِه في التّواصلِ ابنُ الجَزريّ، فأشار إلى أنّ النّبيَّ بُعثَ إلى جميعِ الخلقِ أحمرِها وأسودِها، عربيِّها وعجميِّها، "وقد كانت العربُ الذين نزلَ القرآنُ بلغتِهم لغاتُهم مختلفةٌ، وألسنتُهم شتّى، ويعسرُ على أحدِهم الانتقالُ من لغتِه إلى غيرِها، أو من حرفٍ إلى آخرَ، بل قدْ يكونُ بعضُهم لا يقدرُ على ذلك، ولا بالتّعليمِ ولا العلاجِ، لا سيّما الشّيخ والمرأة ومَن لم يقرأْ كتابًا... فلو كُلّفوا العدولَ عن لغتِهم، والانتقالَ عن ألسنتِهم لكان التّكليفُ بما لا يستطاعُ، وما عسى أنْ يتكلّفَ متكلّفٌ وتأبى الطّباعُ"[٩]، ولذلك كلِّه، أو جلِّه، كان الرّسولُ الكريمُ - صلّى الله عليه وسلّم- يتنقّلُ بين تلكم اللّهَجاتِ في مخاطباتِه إنْ مشافهةً، وإنْ نصًّا مكتوبًا، تلطّفًا بهم وتواصلاً، فقد كان - صلّى الله عليه وسلّم- أعرفَهم بمواقعِ الخطابِ، وأهداهم إلى طرقِ الصّوابِ، "تأييدًا إلهيًا، ولطفًا سماويًا، وعنايةً ربّانيّةً، ورعايةً روحانيّةً"[١٠].

والحقّ أنّ الحديثَ عن ثنائيّةِ التّواصلِ والتّفاصلِ قد نبّه عليها ابنُ الأثيرِ في "نهايتِه"، ومِن الوقائعِ التي تعضدُ ما تقدّم أنّ وفدًا من بني نهد ورد عليه صلّى الله عليه وسلّم، فما كان من الرّسولِ الكريمِ - صلّى الله عليه وسلّم- إلاّ أنْ خاطبهم بلسانِهم، وانبنى على ذلكم التّواصلِ بين الرّسولِ والوفدِ تفاصلٌ لمن كان في الحضرةِ تلك، فانبرى عليٌّ -كرّم الله وجهَه- يسائلُ النّبيَّ صلّى الله عليه وسلّم، مُلْمحًا إلى ما قفز في نفسه من تفاصلٍ باعثُه تحولٌ من مستوى لغويٍّ إلى آخرَ، قائلاً: يا رسولَ الله، نحن بنو أبٍ واحد، ونراك تكلّمُ وفودَ العربِ بما لا نفهمُ أكثرَه، فقال: أدّبني ربّي فأحسن تأديبي[١١].

وقدْ تَردُ مظاهرُ التّباينِ اللّهْجيِّ من مَوردٍ آخرَ؛ ذلك أنّ الرّسولَ الكريمَ - صلّى الله عليه وسلّم- قد يتكلّمُ وبحضرتِه أخلاطٌ من النّاسِ ينتسبون إلى قبائلَ شتّى، ولغاتٍ متباينةٍ، وليس يخفى على ذي تبصّرٍ أنّ مراتبَ أهلِ الحضرةِ تلك في الحفظِ والإتقانِ غيرُ متساويةٍ، فليسوا قادرين على ضبطِ لفظِه الشّريفِ وحصرِه على الهيئةِ التي تجلّى فيها، وإنّما يَرْوون حديثَه بالفحوى، ويتعلّقون منه بالمعنى، فيؤدّونه بلغتِهم، ولسانِ قبيلتِهم، وما رانَ على الفهمِ من أداءٍ لهجيٍّ خاصٍّ، " فيجتمعُ في الحديثِ الواحد إذا انشعبتْ طُرقُه عدّةُ ألفاظٍ مختلفة موجبُها شيءٌ واحدٌ"[١٢].

أمّا بعدُ، فلعلّه يحسنُ أنْ يُكتفى بما تقدّم من مهادٍ وتأسيسٍ، فلننتقلْ إلى أجلى ما يمكنُ أنْ يُلتمَسَ من مظاهرِ التّباينِ اللّهْجيِّ على الصّعيدِ الصّوتيِّ، وممّا سيأتي عليه فضلُ بيانٍ يجلّيه:

أوّلاً: تحقيقُ الهمزِ وتسهيلُه
ثانيًا: المماثلةُ الصّوتيّة
ثالثًا: القطعُ
رابعًا: القلبُ المكانيُّ
خامسًا: التّعاقبُ
سادسًا: ظواهرُ مخصوصةٌ
سابعًا: ضبطُ بِنيةِ الكلمة

أوّلاً: بين تحقيقِ الهمزِ وتسهيلِه

يستوقفُ النّاظرَ في غريبِ الحديثِ ما جاء في النّهايةِ من إشاراتِ ابنِ الأثيرِ إلى ما وسمه بتخفيفِ الهمزِ، والحقّ أنّها إشاراتٌ كثيرةٌ، والمبتغى في هذه المباحثةِ الوقوفُ عند ما

عُزِي إلى أنّه تباينٌ لهجيّ، ولعلّه يحسنُ استفتاحُ هذه المباحثة بمهادٍ يشارُ فيه إلى أنّ الهمزةَ صوتٌ حنجريٌّ انفجاريٌّ لا مجهورٌ ولا مهموس"[١٣]، وهذه هي التي سمّاها اللّغويّون الأوائلُ الهمزةَ المحقّقةَ، وقد تخلّصت بعضُ اللّهجات العربيّة منها على هيئاتٍ مختلفة، ومنها:

- حذفُ الهمزةِ ومطل الحركة القصيرة التي قبلَها.
- إبدالُ الهمزةِ صوتَ لينٍ مركّبًا.
- حذفُ الهمزةِ بلا عوضٍ. وهذه السّبلُ وغيرُها التي وسمها القدماءُ بتخفيفِ الهمزِ أو حذفه تُنسبُ إلى القرشيّين، أمّا تحقيقُ الهمزِ فقد نُسب إلى تميمٍ، ومع ذلك فقدْ رُوي أنّ بعضَ التّميميّين كانوا يخففون أيضًا[١٤].

ومن أمثلة ورود هذا المَلحَظ اللّهْجيّ في غريب الحديث قولُه: "فدعاه فَجَنا عليه"، وقدْ ألمح ابنُ الأثيرِ إلى أنّ الأصلَ فيه الهمزُ، ولكنّه خفّف، والأصلُ: جَنَأ، والمعنى: أكبّ عليه، أو مالَ وعطفَ[١٥]، ومثلُه: "تَفْنأ" و"تَفْنا"[١٦]، و"كَأس" و"كاس"[١٧]، وتُجلّي الكتابةُ الصّوتيّةُ ما وقع من تغيّرٍ صوتيٍّ، ففي كلمةِ "كأس" مثلاً يُلاحَظُ أنّ الهمزةَ قد حُذفت، وأنّ الفتحةَ القصيرةَ قد صارتْ طويلةً: ka's ---► kas ، وكذلك حالُ "جَنَأَ" و"قَنَأ" اللتين صارتا "جَنا" و"قَنا"، وعلى هذا فليس يصحّ في الفهمِ ولا يستقيمُ أنْ يقالَ إنّ الهمزةَ هنا قدْ خُففت؛ إذْ لا وجودَ للهمزةِ البتّة[١٨]، ولعلّ ابنَ الأثيرِ يقصدُ بالتّخفيف ههنا البحثَ عن الخفّةِ في النّطقِ راميًا بذلك إلى أنّ المتحدّثَ يبحثُ عن الجهدِ العضليِّ الأقلِّ في نطقِ الأصوات.

وقد جاء في غريبِ الحديثِ ممّا عزاه ابنُ الأثير إلى لَهَجاتِ العربِ إبدالُ الهمزةِ صوتَ لينٍ مزدَوجًا، ومثال ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم–: "خيرُ النّساءِ المُواتية لزوجها"، وعنه قال ابنُ الأثيرِ إنّ أصلَه الهمزُ فخُفِّف، والمعنى: الحَسَنةُ المُوافقة والمُطاوعة[١٩]، ومثالُه كذلك: "لا صيامَ لمَن لمْ يورِّضْ من اللّيل"، والأصلُ الهمزُ، والمعنى: لم ينو[٢٠]. ولعلّه إذا أُنعم النّظرُ في هاتين الكلمتين يتبيّنُ أنّ الواوَ التي حلّتْ محلَّ الهمزةِ ليستْ ضمّةً طويلةً، وإنّما صوتُ لينٍ مركبٌ wa[٢١]، ومثالُ ذلك صوتيّاً:

مؤاتية ---◄ مواتية mu'atiya ----► muwatiya

وهذا ما حدث في "يؤرّض" التي غدتْ "يُورّض":

yu'arrid----► yuwarrid

وقد يكونُ الصّوتُ البديلُ من الهمزةِ ياءً كما في قوله: "وأودى سمعُه إلاّ ندايا"، وقدْ أراد نداءً، "فأبدلَ الهمزةَ ياءً تخفيفًا، وهي لغةُ بعضِ العرب"[٢٢].

أمّا في الحالةِ الثّالثة، أعني حذفَ الهمزةِ بلا عوضٍ، فقد كان لغريبِ الحديثِ حظٌّ منها، فقد جاء في النّهاية قولُه – صلّى الله عليه وسلّم–: "لو كنتُ متّخذًا خليلاً لاتّخذت أبا بكرٍ، ولكنْ خُوّة الإسلام"، وعنها قال ابنُ الأثيرِ إنّها لغةٌ في الأخوة[٢٣]، وعلى شاكلة ما تقدّم "سُبوع"، وهي لغةٌ في "أسبوع"[٢٤]، والحقّ أنّ حذفَ الهمزةِ من أولِ هاتين الكلمتين اقتضى تغيرًا آخرَ في المقطعِ الأولِ من الكلمة، ولتجلية ما وقع صوتيّاً يمكن تقسيمُ التّغيّرِ إلى خطوتين: الأولى حذفُ الهمزةِ، وبذا يتشكّلُ مقطعٌ يبدأُ بحركةِ(ح ص)، وهو من المقاطع التي لا تعرفُها العربيّةُ في نظامِها الصّوتيِّ الصّرفيِّ؛ إذْ إنّ العربيّةَ لا تبدأ إلاّ بصامت، ولعلّ هذا هو الذي أفضى إلى الخطوةِ الثّانيةِ من التّغيّرِ الصّوتيِّ، فوقع قلبٌ مكانيٌّ صوتيٌّ في المقطعِ الأولِ، فتقدّم الصّامتُ على الصّائت: us ---► su.

ممّا مضى يتجلّى أنّ التّباينَ اللّهْجيَّ الذي مضمارُه الهمزةُ قد بدا في غريبِ الحديث، ولعلّ الباعثَ الأولَ على هذا التّباين هو التماسُ الخفّةِ وتقليلُ الجهد العضليِّ المبذول[٢٥]؛ ذلك أنّ الهمزةَ احتباسٌ حنجريٌّ تامٌّ عند المزمارِ، ثمّ ينفرجُ فجأةً، وهذه العمليّةُ تحتاجُ إلى جهدٍ عضليٍّ قد يزيدُ على ما يحتاجُ إليه أيُّ صوتٍ آخرَ، ولعلّ هذا، من وجهة ثانية، ممّا جعل بعضَ الباحثين يعدّ الهمزةَ من أشقِّ الأصواتِ، وهذا هو الباعثُ ذاتُه الذي حَمَل كثيرًا من اللّهَجاتِ العربيّةِ على أنْ تلتمسَ عن الهمزةِ مَحيصًا[٢٦].

ثانيًا: المماثلةُ الصّوتيّةُ

بينَ يدَينا في هذا المقامِ زُمْرةٌ من الأحاديث التي تجلّتْ فيها ظاهرةٌ تنتسبُ إلى ملحظِ التّباين اللّهْجيِّ الآتي من المماثلة الصّوتيّة، ومعلومٌ أنّ أصواتَ اللّغة يؤثّرُ بعضُها في بعضٍ، فينضافُ إليها، وهي في بيئةٍ صوتيّةٍ، صفاتٌ أخرُ ليستْ لها وهي منفردةٌ خارجةٌ من تلكم البيئةِ التي وردتْ، أو تَرِدُ فيها. ذلك أن المماثلة في الدّرس الصّوتي الحديث تقوم على مبدأ التكيّف والتكييف؛ إذ يكون ثم صوتٌ مؤثّر مكيِّف، وصوت آخر متأثّر متكيِّف، وقد عُرّفت بأنها تَحوّل الفونيمات المتخالفة الى متماثلة تماثلاً جزئيّاً أو كليّا، وفي باب الحديث عن المماثلة يُشار الى أنها قد تكون تامّةً او جزئيّة بالنّظر الى مدى تأثير الصّوت المكيف في المتكيّف، وأنها قد تكون رجعيّة أو أماميّة بالنّظر الى موقعِ الصّوت المتكيّف، وأنها قد تكونُ تجاوريّةً أو تباعديّة بالنّظر الى وجود صوت يفصلُ بين المكيّف والمتكيّف[٢٧]. والحقّ أنّ بعضَ مظاهرِ التّباينِ اللّهْجيِّ في المستوى الصّوتيِّ قد استرعى مَن صنّف في غريبِ الحديث، ومن وجهةٍ أخرى، بمُكْنة الباحثِ أنْ يفسّرَ ما ورد من لَهَجاتٍ صوتيّةٍ معتمدًا على ظاهرةِ المماثلة، ومن ذلك:

(الرّسْغ/ الرّصْغ – الخذرف / الخظرف)

جاء في النّهاية ما نصّه: "إنّ كمّه كان إلى رُصغه"، وقد بيّن ابنُ الأثيرِ أنّ الرّصغَ، في سياقها ذاك، لغةٌ في الرّسغِ(٢٨)، وجاء فيه أيضًا: "خَظْرَف البعيرُ في سيره، لغةٌ في خَذْرف إذا أسرع ووسّع الخطوَ"(٢٩)، وليس يخفى أنّ لتجاور الأصواتِ في هذا المثالِ أثرًا في تخلّقِ اللّهجات، فما الفارق بين الرّسغِ والرّصغِ – من وجهةٍ صوتيّةٍ– إلاّ في التّفخيمِ والتّرقيقِ، فالسّينُ في كلمةِ "رسغ" وقعتْ بين صوتين الأوّل هو الرّاءُ، وهو صوتٌ يفخَّمُ حينًا، ويرقَّقُ حينًا آخرَ، ولكنّه هنا مضمومٌ مفخّمٌ، وكذلك حالُ الغينِ المفخّمِ. أمّا السّينُ فهو مرقّقٌ، وبذا وقع تأثيرٌ وتأثّرٌ: تأثيرٌ من الغينِ المفخّمِ، وتأثّرٌ من السّينِ المرقّقِ، فاكتسب صفةَ التّفخيمِ من الغينِ فغدا سينًا مفخّمًا، أي صادًا؛ إذ يكادُ يكونُ السّينُ والصّادُ متماثلَين في صفاتِهما الصّوتيّةِ إلاّ في وجهةٍ واحدةٍ مميِّزةٍ نفيءُ إليها في إقامةِ بونٍ بينهما، ألا وهي التّفخيمُ وضدُّه التّرقيقُ.

وكذلك الحالُ في كلمتَي "خَذْرفَ" و"خَظْرف"، فالذّالُ والظّاءُ كلاهما مخرجُه بين الأسنانِ، وكلاهما مجهورٌ، وكلاهما احتكاكيّ لا ينحبسُ تيّارُ الهواءِ الخارجِ عند النّطقِ به، وما من سمةٍ فرّاقةٍ بينهما إلاّ التّفخيم الذي هو في الظّاءِ، والتّرقيق الذي هو في الذّالِ(٣٠)، وبذا يمكنُ القولُ إنّ الصّوتَ المؤثِّرَ هو الخاءُ، وإنّ الصّوتَ المتأثّرَ هو الذّالُ، وإنّ الذّالَ المرقّقةَ قد وقعتْ بين الخاء المفخّمةِ والرّاء المفتوحة المفخّمةِ أيضًا، والذي وقع هو مماثلةٌ صوتيّةٌ جزئيّةٌ متّصلةٌ متقدّمةٌ.

ومن أمثلةِ موضوعِ هذه المباحثة:

جَلَدْتُه / جلدّه

جاء في النهاية: "ومنه حديث أبي هريرةَ: "أيُما رَجلٍ من المسلمين سَببتُه أو لعنتُه أو جَلَدُّه... هكذا بإدغام التاء في الدال، وهي لُغيّةٌ"(٣١)، والنّاظرُ برويّةٍ يلفي أنّ هذه الكلمةَ – أعني "جلدُّه"– قد اعتراها مماثلةٌ صوتيّةٌ أفضتْ إلى ما هي عليه من صورةٍ، وهي مماثلةٌ صوتيّةٌ كلّيّةٌ متقدّمةٌ متّصلةٌ، والذي يسترعي الخاطرَ أنّ ابنَ الأثيرِ وَسَمَ هذه الظّاهرةَ اللّهْجيّةَ بأنّها لُغيّةٌ، وليس يخفى أنّ الحديثَ ههنا عن ظاهرةٍ سمّاها القدماءُ الإدغامَ، بَيْدَ أنّ ابنَ الأثيرِ ذَكرها بصيغةِ التّصغيرِ إلماحًا منه إلى قلّةِ انتشارِ تلكم اللّهجة وانتفاء فشوِّها، أو إلى مخالفتِها المشهورَ العاليَ في العربيّةِ، والحقّ أنّ المساءلةَ التي تنقدحُ في الخاطرِ بعد ذلك: هل ذهب الرّجلُ إلى انتفاءِ فشوِّ ظاهرةِ الإدغامِ بوجهٍ عامٍّ؟

من المقرَّرِ المستحكمِ أنّ لهذه الظّاهرة حضورًا في اللّهَجاتِ العربيّةِ، وهو حضورٌ نقلتْه لنا أوثقُ الدّلائلِ، وأدقّ الأسانيدِ؛ أعني القراءاتِ القرآنيّةَ الشّريفةَ، وليس من الغلوِّ أنْ يقالَ إنّ الإدغامَ يُعدّ أصلاً من أصولِ القراءاتِ، وأبو عمرو بنُ العلاءِ شيخُ المدرسةِ البصريّةِ هو صاحبُ نهجٍ عُرِف باسمه، وهو الإدغامُ الكبيرُ(٣٢)، ولعلّ ممّا ينبني على هذا المتقدمِ أنّ الإدغامَ ليس شيئًا يمكنُ نعتُه بأنّه لُغيّةٌ، فلِمَ قال ابنُ الأثيرِ عن مضمارِ هذه المعالجة التي نحن فيها ما قال؟ لعلّ الإجابةَ الحاضرةَ أنّ الإدغامَ المعهودَ في كلمةِ "جَلَدْتُه" ومثيلاتها هو أنْ تُقلَبَ الدّالُ تاءً لتغدوَ "جلتُّه"(٣٣)، أمّا أنْ تتشكّلَ "جَلَدّه" فغريبٌ؛ ذلك أنّ التّاءَ قد اختفتْ من النّطقِ، وهي كلمةٌ قائمةٌ بذاتِها(ضميرٌ متّصلٌ)، وإذا حُذفت لم يبقَ ما يدلّ عليها، أمّا الدّالُ فصوتٌ من كلمةٍ إنْ أبدل تاءً فلن يتخلّقَ لَبسٌ أو غموضٌ. وقد قال سيبويه مستدركًا على قولِ بعضِ العرب: "خَبَطُّ"، بدلاً من "خبطتُ": "وأعربُ اللّغتَين وأجودُهما ألاّ تُقلَبَ طاءً، لأنّ هذه التّاءَ علامةُ الإضمارِ، وإنّما تجيءُ لمعنى"(٣٤). والمعهودُ في ظاهرةِ الإدغامِ أنْ يؤثّرَ الصّوتُ الثّاني في الأوّلِ حين يكونُ الثّاني بدايةَ مقطعٍ، والأوّل نهايةَ مقطعٍ:

جَلَدّه

جـَ / لـَ دْ / تـُ

ص ح / ص ح ص / ص ح

ومع كلّ ما تقدّم من بيانٍ، فالباحثُ لا يستطيعُ الزّعمَ بأنّ "جَلَدُّ" ليستْ بلهجةٍ عربيّةٍ، فبها الروايةُ جاءتْ، والمماثلةُ الصّوتيّةُ تستوعبُها وتفسّرُها. ويبقى في الجعْبةِ أنْ يُشارَ إلى أنّ المصطلحَ الذي استخدمه القدماءُ للتّعبيرِ عن هذه الظّاهرةِ هو الإدغامُ، والدّراسةُ الحديثةُ تسمّيها مماثلةً صوتيّةً، وهو تباينٌ في المصطلحِ بين السّابقِ واللاّحقِ مع بقاءِ المؤدّى واحدًا لا ريبَ.

برثمتها/ برثنتها

"في حديثِ القبائلِ سُئل عن مضر فقال: تميمٌ بُرْثُمَتُها وجُرثُمَتُها. قال الخطّابيّ: إنّما هو بُرثُنَتُها بالنّون، أي مخالبُها... والنّونُ والميمُ يتعاقبان، فيجوزُ أنْ يكونَ لغةً"(٣٥). معلومٌ أنّ النّونَ والميمَ صوتان أنفيّان، وقد يكونُ هذا هو المسوّغ لتعاورِ هذين الصّامتين في هذا المثالِ، ولكنّ النّاظرَ في النّصِّ يجدُ كلمتَين متلاحقتَين على وزنٍ واحدٍ، بل الفارقُ بينهما ليس سوى صوتٍ واحدٍ هو الأوّلُ: بُرثمتها – جُرثمتها، وإذا كان الأصلُ هو "برثنتها" بالنّونِ كما قال الخطّابيّ، فلربّما كان للازدواجِ اللّغويّ أو الإتباعِ يدٌ في ذلك التّغيّرِ، وهذا معناه أنّ الأمرَ ليس باعثُه اللّهَجات، وإنما هو سياقٌ صوتيٌّ خاصٌّ بهذا النّصّ، فقد "تكونُ بدلاً لازدواجِ الكلامِ في الجرثومةِ، كما قال: الغَدايا والعَشايا"(٣٦).

ثالثًا: القطعُ

جاء في النّهاية: "لو رأيتَ الوعولَ تَجرُشُ ما بين لابَتَيْها ما مِسْتُها"[٣٧]، قال ابن الأثير: "هكذا رُوي، وهي لغةٌ في مَسِستُها... ومنهم مَن يُقِرّ فتحَها بحالِها نحو: ظَلْتُ وظَلِلْتُ"[٣٨].

هذا مثالٌ دالٌّ على ظاهرة لهجيّة تقضي بقطعِ جزءٍ من الكلمة تخفيفًا لنطقها، والمثالُ الذي تقدّم ذكرُه آنفًا يُلحَظُ فيه وجودُ صامتٍ ثمّ حركةٍ قصيرةٍ متلوّةٍ بالصّامتِ نفسه(sis)، (lil). وقدْ قالَ سيبويه في توصيفِه لهذه الظّاهرة: "ومِن الشّاذّ قولُهم: أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ؛ لمّا كثر في كلامهم كرهوا التّضعيفَ..."[٣٩]. وفي كلمة "مَسِستها" حُذفت السّينُ والكسرةُ فصارتْ: "مَسْتُها"، ولكنْ في اللّهجةِ الأولى التي أشار إليها ابنُ الأثيرِ في البدايةِ جاءت الميمُ مكسورةً "مِستها"، وقد فسّر ذلك بقوله: "بحذفِ السّينِ الأولى وتحويلِ كسرتِها إلى الميمِ"[٤٠]. أمّا الزّمخشريُّ فأشار إلى أنّ فيها وجهَين: أولُهما أنْ تَحذفَ السّينَ وتُلقيَ حركتَها على الميمِ، والثّاني أنْ تحذفَها حذفًا من غيرِ أنْ تُلقيَها عليها فتقول "مَستها"..."[٤١].

ولعلّ الأمرَ مردّه حركة عينِ الفعل، فاللّهجةُ التي تقولُ: "مَسِسْتُ" وقع فيها مماثلةٌ في الحركاتِ فصارتْ مِسِسْت، ثم حدث قطعٌ في السّينِ وكسرتِها فصارتْ "مِست"، وأمّا اللّهجةُ التي تقول "مَسِست" فقد قُطعت السّينُ وفتحتُها فصارتْ مَسْتُ، وقد ورد هذان الوجهان اللّهجيّان في التّنزيلِ العزيزِ، ومن أمثلة تحقيقِ مَلْحَظِ القطعِ قولُ الحق – تبارك-: "لو نشاءُ لَجعلناهُ أُجاجًا فَظَلْتُم تَفَكَّهون"[٤٢]، ومن أمثلة الضدّ قولُه – تنزّه-:"إنْ يَشأْ يُسكن الرّياحَ فَيظلَلْنَ رواكدَ على ظهره"[٤٣]، وقد ورد الوجهان في آيةٍ واحدة، وهي: "فما اسطاعوا أنْ يظهروه وما استطاعوا له نَقْبًا"[٤٤]. والتّاء والطّاءُ متناظران لا بَونَ بينهما – من وجهةٍ صوتيّةٍ- إلاّ بملمحِ التّفخيمِ وضدّه التّرقيق، ولعلّ هذا ما سوّغ معاملتَهما معاملةَ الصّوتِ المكرّرِ كما في "مسِسْت" و"ظَلِلْت".

وعلى هذا النّهجِ تعاملتِ اللّهَجاتُ العربيّةُ مع صيغة "تَتفعّل"؛ إذ تتوالى التّاءان، وقد أثبتها بعضُ العربِ، وحذفها آخرون، وكلتا الصّورتَين تجلّتْ في التّنزيلِ العزيزِ والحديثِ الشّريف، ومن ذلك قولُه – تعالى-: "تَتنزّلُ عليهم الملائكة"[٤٥]، وقولُه في آيةٍ أخرى:" تَنزّلُ الملائكةُ والرّوحُ فيها"[٤٦]، وفي الحديثِ الشّريف: "ولا تَناجشوا ولا تَباغضوا"، وفي مَعرضِ تعريجةِ سيبويه على هذه الظّاهرة اللّهجيّة قال: "فإن التقتْ التّاءان في "تتكلّمون" و"تَتترّسون" فأنت بالخيارِ إنْ شئتَ أثبتَّهما، وإنْ شئتَ حَذفتَ إحداهما"[٤٧].

ولكنّ كتبَ اللّغةِ تشيرُ إلى سبيلٍ أخرى في التّخلّصِ من هذا الشّكلِ من الكلمات ذات الثّقلِ في النّطق؛ إذ رأى سيبويه أنّ من العربِ مَن يقولُ: "تَسرّيتُ"، و"تقصّيْتُ" من القصّة، و"أمليتُ"، وإنْ رأى في ذلك شذوذًا، ولعلّ هذا هو ما تسيرُ على هديه اللّهَجاتُ الحديثةُ؛ إذ يقالُ: "ظَلّيت" من "ظَلَلْتُ"، و"عَدَّيت" من "عَدَدتُ". ومهما يكنْ من أمرٍ فقد كانتْ تلكم اللّهَجاتُ تنشدُ الاقتصادَ في الجهدِ العضليِّ المبذولِ في النّطقِ مع تباينٍ بينها في الطّرائق، فلئن لجأتْ لهجةٌ إلى القطعِ: "مَسِست: مَست" فإنّ غيرَها لجأتْ إلى المخالفة الصّوتيّة "مسست: مسيت" وفاءً بقانونِ الجهدِ الأقلّ، وتحقيقًا لمطلبِ الخفّةِ في النّطقِ.

تَشْتَدِدْنَ / تَشتَدَّن

في الحديثِ الشّريفِ الذي وقف ابنُ الأثيرِ عنده بالمعالجةِ والتّأمّل: "حتّى رأيتُ النّساءَ يَشتَدَّنَ في الجبل" قال: "وهذا قبيحٌ في العربيّة؛ لأنّ الإدغامَ إنّما جاز في الحرفِ المضعّف، ويمكنُ تخريجُه على لغةِ بعضِ العربِ من بكرِ بنِ وائلٍ؛ يقولون: ردَّتُ، رَدَّتَ، ردَّنَ، يريدون: رَدَدْتُ، رَدَدْتَ، رَدَدْنَ..."[٤٨]. إنّ القضيّةَ المطروحةَ ههنا متعالقةٌ ببناء الكلمة الصّرفيِّ التي آخرُها صوتٌ مضعّفٌ مثلُ: "شدّ" و"ردّ"؛ إذ إنّ اللّغةَ المشهورةَ في اللّسانِ العربيِّ تقتضي فكَّ الإدغامِ عندَ إسنادِ هذه الأفعالِ إلى ضمائرِ الرّفعِ المتحرّكة، فيقال: شَدَدْتُ، شَدَدْتَ، شَدَدْتِ، شَدَدْنَ، يشْدُدْنَ، ولكنّ اللّهجةَ التي عَرَضَ لها ابنُ الأثيرِ تظلّ على الإدغامِ عند إسنادِ هذه الأفعالِ إلى ضمائرِ الرّفعِ المتحرّكة، فيقولون: شَدَّتُ – شَدَّتَ – شَدَّتِ – شَدَّنَ – يشدَّنَ، وهذا الإدغامُ مخالفٌ للذّائعِ الكثيرِ في اللّغة المشتركة، وقد وصفه بعضُ اللّغويّين بالشّذوذِ والقلّةِ والقبحِ؛ ذلك أنّ الإدغامَ إنّما جاز في المضعّفِ لسكونِ الأوّلِ وتحرّكِ الثّاني، وعند الإسنادِ إلى ضميرِ الرّفعِ المتحرّكِ يلزمُ الفكّ، لأنّ ما قبلَ الضّميرِ المتحرّكِ يُسكَّنُ لتوالي أربعةِ متحرّكاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة[٤٩]، وعند مراجعة المظانّ اللّغويّة التي درست اللّهَجاتِ العربيّةَ القديمةَ يُلفي الباحثُ هذه الظّاهرةَ منسوبةً إلى بكرِ بنِ وائلٍ كما قال ابنُ الأثير، أو إلى ناسٍ منهم كما قال سيبويه[٥٠]. وقبل طيِّ صفحة هذه المعالجةِ ينبغي الإشارةُ إلى أنّ كلا الفكِّ والإدغامِ جائزٌ في اللّغة المشهورة، وذلك في صيغة الأمرِ "اشدد" و"شُدّ"، والمضارعِ المجزومِ "لم يشدد" و"لمْ يَشدَّ"، والفكّ منسوبٌ إلى الحجازيّين، والإدغامُ إلى التّميميّين، وعمّا تقدّم قال صاحبُ الكتاب: "بَيّنَ أهلُ الحجازِ في الجزمِ فقالوا: "اردُدْ" و"لا ترددْ"، وهي اللّغةُ العربيّةُ القديمةُ الجيّدةُ، ولكنّ بني تميمٍ أدغموا"[٥١]. ومهما يكنْ من أمرٍ فإنّ الفكَّ يقتضي التّريّثَ والتّأنّي في الحديثِ، وهي طبيعةُ الحجازيّين، أمّا الإدغامُ فيتساوقُ

والسّرعةَ في النّطقِ، وهو نهجُ البداوةِ[٥٢].

رابعًا: القلبُ المكانيّ

يكونُ القلبُ المكانيّ في الكلمة العربيّةِ بتقديمِ صامتٍ وتأخيرِ آخرَ، وقد قال ابنُ الأثيرِ معلقاً على الحديث: "فَجَبَذَني رجلٌ مِن خلفي": الجَبْذُ لغةٌ في الجَذبِ، وقيل هو مقلوبٌ"[٥٣]، ومثلُه: "عليكم بالأسود منه، فإنّه أيطبُه"[٥٤]، وعندَه وقف ابنُ الأثيرِ مشيرًا إلى أنّها لغةٌ صحيحةٌ فصيحةٌ في "أطيبُه"[٥٥]، وقدْ جاء في "اللّسان" أنّ قولَنا: "ما أيْطَبَه!" لغةٌ في "ما أطيبَه!"[٥٦].

يتّضحُ مِن هاتَين الإشارتَين أنّ ابنَ الأثيرِ يستشرفُ العاملَ اللّهْجيَّ في تفسيرِه ظاهرةَ القلبِ المكانيِّ، غيرَ أنّه – في الذي يبدو– يراهما تفسيرَين لا يلتقيان، فإمّا أنْ تكونَ كلُّ لفظةٍ لقومٍ، وإمّا أنْ تكونَ اللّفظةُ مقلوبةً عن أختها.

وقد ورد اللّغويّون العربُ على هذهِ الظّاهرةِ بالشّرحِ والتّأمّلِ، فعدّها بعضُهم قلبًا مكانيّاً في كلِّ حالٍ، وجنح خلق آخرُ إلى التّردّدِ بين نظرَين؛ كأنْ تكونَ قلبًا مكانيّاً حيناً، أو أنْ تكونَ ممّا ينتسبُ إلى اللّهَجاتِ حيناً آخرَ، ولعلّ ابنَ الأثيرِ ممّنْ ينتصرون للفريقِ الثّاني؛ إذ إنّه صرّح في تجليتِه الحديثَين الشّريفين بالبعدِ اللّهْجيِّ، في حين أنّه كان يكتفي بالقولِ إنّها مِن القلبِ المكانيِّ، ولعلّ هذا التّردّدَ بين المنزلتَين يفضي بالباحثِ إلى الوقوفِ عند الخوضِ في خلافِ القدماءِ في بحثِهم هذه القضيّةَ، فالبصريّون يرَون أنّ كلَّ لفظَين وُجِدَ فيهما تقديمٌ وتأخيرٌ صوتيٌّ، أمكن أنْ يكونَ كلٌّ منهما أصلاً، هما لفظانِ كلٌّ واحدٍ قائمٌ برأسِه، وليس أحدُهما مقلوبًا عن الآخرِ، مثل: "جذب" و"جبذ"، فكلمة "جذب" يُؤخَذُ منها جاذبٌ ومجذوبٌ وجذبٌ، وكلمةُ "جبذ" يُؤخَذُ منها جابذٌ ومجبوذٌ وجبذٌ، ولكنّ المقلوبَ –في مذهبِ البصريّين– له أصلٌ وفرعٌ، ولذا نلفي إحدى الكلمتَين متصرّفةً بقوالبَ متباينةٍ، والأخرى لا[٥٧]، ومثالُ القلبِ عندَهم "يئس" و"أيس".

أمّا الكوفيّون ومَن شايعهم في هذا الزّعمِ، فإنّهم يرَوْن أنّ بابَ "جبذ وجذب" يُعدّ مِن المقلوبِ، والذي يظهرُ أنّ اشتراكَ الكلمتَين في الدّلالةِ علاوةً على العلاقةِ الصّرفيّةِ الفاقعةِ بين اللّفظتَين هو الذي جعلهم يقولون بهذا الرأيِ على الرّغمِ مِن تلكم الحجّةِ التي اعتمدها البصريّون، ويُعدّ ابنُ قتيبةَ وابنُ دريدٍ وابنُ فارسٍ وابنُ سيده من مشايعي هذا المذهبِ[٥٨].

والمتبصّرُ فيما جنح إليه الفريقان يلفي أنّ كليهما قد ولجَ في مذهبِه مستشرفًا مُحتكمًا عريضًا، فالكوفيّون قد اعتدّوا بالبعدِ الزّمانيِّ؛ إذْ يكادُ المرءُ يرجّحُ أنّ "جذب" و"جبذ" قد تخلّقتْ واحدةٌ مِن الأخرى، ولكنّهم لم يلتفتوا إلى أنّ هذا اللّفظَ الحادثَ المتخلّقَ قد استُعمل عند جماعةٍ من العرب عوضًا عن اللّفظِ الأصليِّ، فصار كلُّ لفظٍ قائمًا برأسه مستقلا، معبّرًا عن المعنى المنضوي تحتَه، متصرّفًا في قوالبَ متباينةٍ، ولعلّ هذا هو حاديهم إلى القولِ إنّ كليهما لهجةٌ. أمّا البصريّون فأبَوا أنْ يُسمّوا هذه من المقلوبات؛ ذلك أنّ شرطَهم أنْ يكونَ أحدُ اللّفظَين أصلاً والآخرُ فرعًا، وأنْ يتصرّفَ أحدُهما دونَ الآخرِ، وقد صرّح بمذهبِهم النّحّاسُ أو جعفر أحمد بن محمّد[٥٩]، فأشار إلى أنّ القلبَ الصّحيحَ عند البصريّين من نحو "شاكي السّلاحِ"، و"شائك"، و"جرف هارٍ"، و"هائرٌ"، وأمّا ما يسمّيه الكوفيّون القلبَ نحو "جذب" و"جبذ" فليس مِن القلبِ في شيءٍ عندَهم، وإنّما هما لغتان[٦٠]، ولعلّ مستصفى القولِ في البَونِ بين المقلوبِ واللّغةِ عند البصريّين أنّ المقلوبَ ليس له مصدرٌ كما في "أيس" و"يئس"، أمّا إنْ كان الأمرُ بالضّدِّ فليس يُسمّى مقلوبًا عندَهم[٦١].

ثمّ طائفةٌ أخرى من الإشاراتِ إلى ظاهرةِ القلبِ المكانيِّ عند ابن الأثيرِ في كتابِ النّهايةِ، يَجمعُ بينها أنّه لم يصرّحْ بأنّها لَهَجاتٌ مكتفيًا بالإلماحِ إلى أنّها ممّا يلحقُ بركبِ ظاهرةِ القلبِ المكانيِّ، وممّا أثبته في نهايتِه: "الأغْرَل" و"الأرْغل"[٦٢]، و"العفْريت" و"العتْريف"[٦٣]، و"التّهكّم" و"التّكهّم"[٦٤]، و"اللّطم" و"الطّلْم"[٦٥]، و"المُتْنَدّ" و"المُتْدَّن"[٦٦]، و"الجَثْعَل" و"الجَعْثَل"[٦٧]. وعند التّمحيصِ وتدقيقِ النّظرِ في هذه الأزواجِ من المقلوباتِ يغدو بمُكنةِ الباحثِ استنباط ما يلي:

أوّلاً: أنّ هذه الكلماتِ في الغالبِ فوق ثلاثيّةٍ، فمنها ما هو رباعيُّ الأصلِ، ومنها ما هو ثلاثيٌّ مزيدٌ.

ثانيًا: أنّ بعضَ هذه الكلمات تشتملُ على أصواتٍ حلقيّةٍ، ولعلّ مِن نافلةِ القولِ أنْ يقالَ إنّ الكلمةَ ذاتَ الأصواتِ الكثيرةِ ثقيلةٌ نسبيّاً في النّطقِ، كما انّ أصواتَ الحلقِ مِن أثقلِ الأصواتِ نطقًا، وعليه فإنّ إشارةَ رمضان عبد التواب لها وجاهتُها حين ذهب إلى القولِ إنّ ظاهرةَ القلبِ المكانيِّ تُفسَّرُ بنظريّةِ السّهولةِ والتّيسيرِ، فكثيراً ما يكونُ تتابعُ الأصواتِ في لفظٍ ما على هيئةٍ مستثقلةٍ نطقًا وذوقًا[٦٨]، ويؤيّدُ هذه الوجهةَ مِن التّفسيرِ ما خلص إليه عبد الفتّاح الحموز في دراستِه ظاهرةَ القلبِ المكانيِّ، فقد ذهب إلى أنّ القلبَ المكانيَّ في الذي هو فوقَ ثلاثةِ أصولٍ أكثرُ شيوعًا في العربيّةِ مِن غيرِه[٦٩].

ولعلّ ممّا ينضافُ إلى تخلّقِ هذه الظّاهرةِ في العربيّةِ، أعني ظاهرةَ القلبِ، السّرعةَ في النّطقِ، وهذا – من وجهةٍ أدائيّةٍ نطقيّةٍ– نجدُه كثيرًا في أداءاتنا اللّغويّةِ المعاصرةِ، ولعلّه قدْ يومئُ بأنّ هذه الظّاهرةَ قد تتداخلُ في بعضِ وجوهِها مع

الوهم أو الخطأ أو ما يمكنُ أنْ يُوسَمَ بزلّة اللّسان(٧٠)، فقدْ يحدث أنْ يقعَ من هذا شيءٌ على لسانِ أحدهم، ثمّ يبدأ بالشّيوعِ إلى أنْ يُكتبَ لهذه الكلمة المقلوبة الانتشارُ والذّيوعُ، وأيّاً كان الأمرُ، فالذي ينبغي الإشارةُ إليه، تحوّطًا واحتراسًا، أنّ اللّغويّين قيّدوا هذا الشّكلَ من أشكالِ التّطوّرِ والتّغيّرِ في بنيةِ الكلمة العربيّة، فقد قيل إنّ القلبَ المكانيَّ ملحظٌ لغويٌّ سماعيٌّ لا يقاسُ عليه(٧١)، ولئنْ أجازت العربيّة "جبذ" و"جذب" فإنّها لا تجيزُ لنا "كتب" و"كبت"، وغيرُ ذلك أكثرُ من أنْ يُحصى في هذا المقام.

القَلْب

الأفعى / الأفْعَوْ   الحدا/ الحدَوْ

الرّوايةُ: "لا بأسَ بقتلِ الحدَوْ والأَفْعَوْ"، وفي الفائق: "لا بأسَ بقتلِ الأفعَو ولا برمي الحدَو"(٧٢)، و"هي لغةٌ في الوقف على ما آخرُه ألفٌ، فقُلبت الألفُ واوًا، ومنهم مَن يقلبُها ياءً، وتُخفَّفُ وتشدَّدُ"(٧٣). وقد صرّح ابنُ الأثير، ومن قبله الزّمخشريّ، بنسبة هذه اللّهجة إلى الحجازيّين(٧٤)، ووصفها في مقامٍ آخرَ بأنّها لهجةٌ مشهورةٌ(٧٥)، والظّاهرُ أنّ ابنَ الأثيرِ قد تنبّه إلى علاقةِ هذا الأمرِ بالوقف، فهم يقفون على كلمةِ الأفعى بقلبِ الألفِ واوًا: "الأفْعَوْ"، أو بقلبها واوًا مشدَّدةً: "الأفْعَوّ"، وبعضُهم يجنحُ إلى قلبِ الألفِ ياءً لتغدوَ "الأفعَي". ومثلُ هذا يمكنُ أنْ يقالَ عن لهجةِ فزارةَ وبعضِ قيس؛ إذْ كانوا يقفون على "الهُدى" بقولِهم: "الهدَيْ"(٧٦)، وهذه حُبلَوْ، ولقيتُ سَعدَوْ(٧٧).

ويبدو أنّ الوقفَ على الحركاتِ الطّويلة كان عسيرًا على اللّسانِ العربيّ؛ إذ وَقفتْ بعضُ اللّهَجات عليها بقلبِها واوًا أو ياءً، كما أنّ بعضَ العربِ وقفوا على الحركة الطّويلةِ بقلبها همزةً فقالوا: "الهُدَأْ"، وقالوا: "لأ" بدلاً من "لا"(٧٨). ويمكنُ فهمُ هذه الظّاهرة إذا علمنا أنّ بعضَ القبائلِ العربيّة كانتْ تقفُ على الكلمة بتشديد آخرِها، فيقولون: "خالدّ" "عند الوقفّ، ويبدو أنّ هؤلاءِ لم يتمكنوا من تشديدِ الألف؛ إذ هو محالٌ، فقلبوها ياءً أو واوًا، وممّا يعضدُ هذا المذهبَ ما ألمح إليه صاحبُ الكتابِ من أنّ "بعضَ العربِ يقولون "أفعَي" لخفاء الألفِ في الوقف، فإذا وصل لم يفعل..."(٧٩). ولكنّ هذا التّفسيرَ المتقدّمَ بيانُه قد ينضافُ إليه رأيٌ آخرُ مؤدّاه أنّ لبعضِ العربِ في الوقفِ نهجًا يقومُ على نبرِ المقطعِ الأخيرِ، وهو الذي قال عنه القدماءُ إنه تشديدُ الصّوتِ الأخيرِ.

الضّرورة / الضّارورة

وقد يحدثُ أنْ تتعاورَ الصّوائتُ بين حركةٍ قصيرةٍ وأخرى طويلة، مثل "الضّارورة"، وهي لهجةٌ في الضّرورة، وقد جاء في حديثِ سَمُرةَ: "يَجزي من الضّارورةِ صَبوحٌ أو غَبوقٌ"، والمعنى أنّه يَحلُّ للمُضطرِ من المَيتةِ أنْ يأكلَ منها ما يسدُّ الرّمَقَ غداءً أو عَشاءً، وليس له أنْ يجمعَ بينَهما(٨٠)، وهذا أمرٌ مردّه تطويل الصّائتِ القصيرِ، فما وقع فيما تقدّم هو تحوّلُ الفتحة القصيرة إلى فتحةٍ طويلة، أي حركتَين قصيرتَين، ومن المعلومِ أنّ هذا الشّكْلَ من التغيّرِ الصّوتيّ غيرُ مُستهجَن، لأنّ مطلَ الصّائتِ القصيرِ يفضي إلى تحوّله طويلاً من جنسه، فالفتحةُ القصيرةُ تغدو ألفًا، والضّمّةُ واوَ مدٍّ، والكسرةُ ياءَ مدٍّ طويلةً.

خامسًا: التّعاقبُ

الصّوّاغون / الصّيّاغون

روايةُ الحديث: "أكذبُ النّاسِ الصّوّاغون"، ويُروى "الصّيّاغون" بالياء، وهي لغةُ أهلِ الحجازِ، كالدّيّارِ والقيّام، وإنْ كانا من الواو"(٨١). في هذا النّصِّ تصريحٌ بأنّ أهلَ الحجازِ يميلون إلى الياءِ عوضًا عن الواو وإنْ كان الأصلُ واوًا، وفي هذا إيماءةٌ إلى ظاهرة العادة اللّغويّة أو السّليقة التي تُشكّلُ ملمحًا من ملامحِ اللّهجة؛ إذْ يرى الباحثون قدماءَ ومحدثين أنّ كلّ ما تعاورتْ عليه الواوُ والياءُ يُنسَبُ إلى ما هو بالياء إلى الحجازيّين، وما هو بالواو إلى التّميميّين في الكثير الغالب(٨٢)، وقد سمّى القدماءُ هذه الظّاهرةَ التّعاقُبَ أو المعاقبة(٨٣) معرّفيها بأنّها تعاقبُ صوتَي الواوِ والياءِ في الكلمةِ من غيرِ علّةٍ صوتيّةٍ أو صرفيّة(٨٤). ومع أنّ القدماءَ بيّنوا أنّ التّعاقبَ ليس له باعثٌ صوتيٌّ أو صرفيٌّ إلاّ أنّ ابنَ جنّي عاد إلى تفسيرِ هذا التّعاورِ في كلمةِ "صوّاغ" و"صيّاغ" فقال: كرهوا التقاءَ الواوَين – لا سيّما في الذي كثر استعمالُه- فأبدلوا الواوَ ياءً، كما قالوا في "أمّا" "أيْما"، فصارتْ "صَيْواغ"، ثمّ أُبدلت الواوُ الثّانيةُ ياءً، فصارتْ "صيّاغ"(٨٥).

والمتأمّلُ يجدُ أنّ هذه الظّاهرةَ متقادمةٌ متجذّرةٌ في العربيّة، ولها أمثلتُها وأدلّتها في رواياتٍ موثّقةٍ لا يرقى إليها شكٌّ أو بعضُه، فعليها جاءَ قولُ الحقِّ –تنزّه-: "ربِّ لا تذرْ على الأرضِ من الكافرين ديّارًا"(٨٦)، وهي من "دار يدور"، وكذلك جاءت القراءةُ في قوله – تقدّس اسمُه-: "إذا مسّهم طيفٌ من الشّيطان"، يقال: "طاف يطوفُ ويَطيفُ طيفًا وطَوفًا(٨٧)، والنّاظرُ في مظانِّ العربيّة يسترعي انتباهَه الأمثلةُ المتكاثرةُ التي تتعاورُ فيها الواوُ والياءُ، وقد وصل الأمرُ إلى عَتَبة التّصنيفِ فيها، فقد نظمها ابنُ مالك في تسعةٍ وأربعينَ بيتًا(٨٨)، ولعلّ هذه الكثرةَ تُؤْذِنُ بالباحثِ إلى التّقريرِ بأنّ بيئةً لغويّةً واحدةً لم تكن تستعملُ تَيْنِكَ الصّورتَين في آنٍ معًا، وأنّ كلّ صورةٍ كانتْ تمثّلُ لهجةً، فمنْ يقولُ "عَزَوْتُ" و"طَغَوتُ" لا يقول "عَزَيتُ" و"طَغَيْتُ"، فالحجازيّون الذين يَميلون إلى

الياء يقولون: "عَزَيت" و"صاغ يَصيغُ صيّاغ"، أمّا التّميميّون فيقولون: صاغَ يَصوغُ صوّاغ. ومُستصفى الرأيِ في هذا المتقدّمِ ألاّ أصلَ ولا فرعَ في "صوّاغ" و"صيّاغ"، فكلاهما عائدٌ إلى لهجةٍ قائمةٍ برأسها.

سادسًا: ظواهرُ مخصوصةٌ

في هذا الجزءِ من البحثِ رزمةٌ من الظّواهرِ اللّهْجيّةِ التي سُجّلت مجتمعةً في المصادرِ التي درست اللّهَجاتِ العربيّةَ المتقادمةَ، وهي الظّواهرُ التي رُوي فيها أنّ أحدَ جلساءِ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ – رضي الله عنه- ذكرها في معرضِ مدحِه لهجةَ قومِه، أو قومِ معاويةَ كما في روايةٍ أخرى؛ فهم تباعدوا عن العَنعنةِ، والتّلتلةِ، والكَشكشةِ، والكسكسةِ، والطّمطمانيّةِ، والفَحفحةِ، والعَجعجةِ(٨٩).

أشار ابنُ الأثيرِ في "النّهايةِ" إلى تلكم الرّوايةِ حين وَسَم لهجةَ أهلِ قريشٍ بقولِه: "تياسروا عن كشكشةِ تميم"(٩٠)، وفي موضعٍ آخرَ قال: "تياسروا عن كسكسةِ بكرٍ"(٩١). لنرجع النّظرَ في الأمثلةِ الآتيةِ تجليةً لما تقدّم:

أوّلاً : الاستنطاءُ

أعطيتَ / أنطيتَ

جاء في "النّهاية" قولُه – صلّى الله عليه وسلّم-: "لا مانعَ لما أنطيت، ولا مُنطيَ لما منعت"، ومثلُه قولُه – صلّى الله عليه وسلّم-: "اليدُ المُنطيَةُ خيرٌ من اليد السُّفلى"(٩٢). فكلمةُ "أنطى" لهجةٌ في "أعطى"، وهذا التّغيّرُ الصّوتيُّ سُمّي بالاستنطاء، وقد عُرّف بأنّه قلبُ العينِ السّاكنة نونًا إذا جاورت الطّاءَ(٩٣)، وقد قال الزّمخشريُّ في الفائقِ إنّ الإنطاءَ لغةٌ يمانيةٌ في الإعطاء(٩٤)، وهو تباينٌ لهْجيٌّ لم يُمثّلْ له في المصادرِ اللّغويّةِ إلاّ بكلمةِ "أعطى"، ولعلّ هذا الذي أفضى ببعضِ الباحثين إلى البحثِ عن أسبابٍ غيرِ صوتيّةٍ للاستنطاءِ حين نسبوا ذلك إلى أصولٍ ساميّةٍ، فكلمةُ "أعطى" في العبريّةِ: ن ت ن، والعينُ فيها تقابلُ النّونَ(٩٥). وثَمّ احتمالٌ آخرُ يرى الباحثُ له وجاهةً، وهو أنّ الكلمات "أعطى" و"أنطى" و"آتى" كلّها في أصولها العتيقة من جذرٍ واحدٍ هو "أتى"، ولمّا أُدْخلتْ عليها الهمزةُ صارتْ "أأتى"، ومعلومٌ أنّ العربيّةَ تَميلُ إلى التخلّصِ من الهمزِ، فما بالُنا بهمزتَين متتاليتَين، فكان للّهَجاتِ طرائقُ في التخلّصِ من هذا النّطقِ الثّقيل على النّحوِ الآتي:

أأتى--◄ آتى: بحذفِ الهمزةِ الثّانيةِ ومطلِ الفتحةِ القصيرةِ قبلَها(٩٦).

أأتى--◄ أعطى: بقلبِ الهمزةِ الثّانيةِ عينًا، كما في ظاهرةِ العنعنةِ(٩٧)، وتفخيمِ التّاءِ لتصبحَ طاءً.

أأتى--◄ أنطى: بقلبِ الهمزةِ الثّانيةِ نونًا؛ إذْ حدثتْ مخالفةٌ صوتيّةٌ بإحلالِ النّونِ مكانَ الهمزةِ الثّانيةِ، وذلك بحثًا عن الخفّةِ أو الجهدِ العضليِّ الأقلِّ في النّطقِ(٩٨)، وفُخمت التّاءُ فصارتْ طاءً.

ولعلّ هذا الوجهَ من التّحليلِ، وهو وجهٌ يقومُ على التّوهّمِ والتّرجيحِ لا التّحكّمِ والتّصريحِ، يفسّرُ لنا التّرادفَ بين "أعطى" و"آتى" علاوةً على تفسيرِ ما سُمّي ظاهرةَ الاستنطاءِ، وما هي بظاهرة، إنْ هي إلاّ كلمةٌ واحدةٌ، وعليها القراءةُ القرآنيّةُ: "إنّا أنطيناكَ الكوثر"(٩٩). واللاّفتُ للنّظرِ أنّ بعضَ اللّهَجات العربيّة اليومَ تقولُ "أنطى" كما في العراقِ وفلسطينَ، بل إنّ بعضَ اللّهَجاتِ البدويّةِ في فلسطينَ والأردنِّ تقول: "عَنطى"، وذلك معناه أنّ هذه اللّهْجةَ قد أعملت الاستنطاءَ والعَنعنة معًا في هذه الكلمة.

ثانيًا: التّلتلةُ

أَتَمُ / إيتَمُ – آمَنَ/ إيمنُ(١٠٠)

هذان مثالان ورد عليهما ابنُ الأثيرِ مُمثّلاً بهما على ظاهرةِ التّلتلة، وهي كسرُ حروفِ المضارعة، فيقولون "إفعلُ" بدلاً من "أفعلُ"، ولقد جاءتْ هذه الظّاهرة هنا مصحوبةً بظاهرةِ حذفِ الهمزِ: أأثمَ---◄ أأثَمُ ---◄آثمُ

فعل---◄ أفعلُ، وهذا يعني أنّ الهمزةَ الثّانيةَ قد حُذفتْ ومُطلت الفتحةُ التي قبلَها، وكذلك الحال في "إيثم"، فأصلُها إإثمُ، ثمّ حُذفت الهمزةُ الثّانيةُ، ومُطلت الكسرةُ التي قبلَها، ومعلومٌ أنّ اللّغةَ الفُصحى أخذتْ بفتحِ حروفِ المضارعة، غيرَ أنّ كثيرًا من لَهَجاتِ العربِ القديمة كانت تكسرُ حرفَ المضارعة، ولكثرةِ هؤلاء قال سيبويه عن انتشارِ التّلتلة في اللّهَجات: "إنّ ذلك في لغةِ جميعِ العربِ إلاّ أهلَ الحجازِ"(١٠١)، وقد نسب ابنُ جنّي هذه الظّاهرةَ إلى تميم، وخصّص ذلك بأنّه يحدثُ فيما ثاني ماضيه مكسورٌ مثل: علم– تعلم(١٠٢). ولكنّ ياءَ المضارعةِ لا تُكسَرُ في تلك اللّهَجات كما ذكر سيبويه، أمّا ابنُ جنّي فكان يرى أنّ كسرَ ياءِ المضارعة قليلٌ(١٠٣)، ومن ذلك قراءةُ الحسنِ البصريِّ: "يِكادُ البرقُ يخطفُ أبصارَهم"(١٠٤)، ولعلّ الكسرَ لم يشملْ ياءَ المضارعةِ إلاّ في القليلِ النّادرِ؛ لأنّ هذا الصّوتَ يندرُ كسرُه في العربيّةِ إضافةً إلى ثقله في النّطقِ(١٠٥)، ولا تبرحُ هذه الظّاهرةُ اللّهَجاتِ الحديثةَ حتّى تكادَ تطبقُ عليها في العراقِ والشّامِ والمغربِ العربيِّ.

ثالثًا: الطّمطمانيّة

البرّ / امبرّ – الصّيامُ / امصيامُ

جاء في الحديث: "ليس من امبرِّ امصيامُ في امسفر"[١٠٦]، ومثله: "الآنَ طاب امضرب"[١٠٧]، والحاصلُ في هذه اللّهجة أنّ لامَ التّعريف تُقلبُ ميمًا، وهذا ما سُمِّي بالطّمطمانيّة، وتفسيرُ هذه الظّاهرة الصّوتيُّ هو أنّ اللاّمَ والميمَ من فصيلةٍ واحدة، وهي فصيلة الأصوات المائعة(اللاّم والميم والنون والراء)، وهذه الأصواتُ المتقدّمُ ذكرُها تتعاورُ في اللّغات السّاميّة[١٠٨]، وقد نُسبت هذه اللّهجةُ إلى أهل حميرَ واليمنِ أو طيِّءٍ أو الأزْد، وكلّها قبائلُ يمنيّةٌ جنوبيّةٌ[١٠٩].

وقد تجتمعُ الطّمطمانيّةُ مع تغيّرٍ لهْجيٍّ آخرَ كما في الحديثِ الشّريف: "مَن زنى ممبكر فاصقعوه مائة"، وقد أشار ابنُ الأثيرِ إلى أنّ قولَه الشّريف – صلّى الله عليه وسلّم– "ممْ بكر" لغةُ أهلِ اليمن[١١٠]، والحاصلُ فيما تقدّم أنّ النّونَ في حرفِ الجرّ "مِن" قدْ حُذفت إضافةً إلى قلبِ لامِ التّعريف ميمًا:

من البكر ------◄ م امبكر

ولأنّ همزةَ "ام" همزةُ وصلٍ تسقطُ لفظًا ورسمًا في الوصلِ توهّم الكاتبون، فرسموها "ممبكر"، ولعلّ الأحرى أنْ تُرسَمَ همزتُها: م امبكرِ. ولا يزالُ في اللّهَجاتِ العربيّةِ اليومَ بعضُ المتحجِّرات اللّغويّةِ التي يُشارُ بها إلى تلك الظّاهرة المتقادمةِ العتيقة، كما في أدائنا العامّيّ: "امبارح" بدلاً من "البارح"، وامبكرة" بدلاً من "البكرة".

رابعًا: العَجعجة

عنّي/ عنّجْ

جاء في "النّهاية": "فلمّا وضعتُ رجلي على مُذمَّرِ أبي جهلٍ قال: أعْلِ عَنَجْ"، أي تنحَّ عنّي... وهي لغةُ قومٍ يقلبون الياءَ في الوقفِ جيمًا"[١١١]، وهذه ظاهرةٌ لهْجيّةٌ معروفةٌ لدى دارسي اللّهَجاتِ باسمِ العَجعجة[١١٢]، وتُخصِّصُ مظانُّ اللّهَجاتِ هذا التّغيّرَ بالياءِ المشدَّدة حينًا، ويسندُ هذا المذهبَ ما جاء في المزهرِ: "يجعلون الياءَ المشدَّدةَ جيمًا"[١١٣]، وحينًا آخرَ يُربَطُ بالياءِ عند الوقفِ كما ذكر ابنُ الأثيرِ آنفًا، والنّاظرُ في الأمثلةِ التي تتداولُها تلكمْ المظانُّ يجدُ الياءَ التي قُلبتْ جيمًا هي ممّا وقع في آخرِ الكلمة:

العشيّ – العشجّ، تميميّ – تميمجّ

وإذا علمنا أنّ بعضَ العربِ كانوا يقفون على آخرِ الكلمات بالتّشديد؛ أي بتشديدِ الصّوتِ الأخيرِ من الكلمة، أدركنا التّوافقَ بين ما ذكرته تلك المظانُّ، فمن وقفَ على كلمة "عنّي" بتشديدِ الياء، ومن عادته قلبُ الياء المشدَّدة جيمًا، قال: عنّج، ولكنّ ابنَ الأثيرِ في هذا المقامِ لم يُصرِّحْ باسمِ القبيلةِ التي كانتْ تقلبُ الياءَ جيمًا، إلاّ أنّ غيرَه نسبها إلى قُضاعة[١١٤]، أو ناسٍ من بني سعد[١١٥].

والحقّ أنّ التّبدّلَ الصّوتيَّ بين الياءِ والجيمِ له ما يسوّغه، فهما صوتان متقاربان في المخرج، ولعلّ هذا ما نسوّغُ به ما يحدثُ في لهجةِ الكويتِ اليومَ؛ فالأمرُ عندهم بالضّدِّ؛ إذْ إنهم يقلبون الجيمَ ياءً، فيقولون "دَياية" بدلاً من "دَجاجة".

خامسًا: العَنعنةُ

أنّي/ عنّي

جاء في النّهاية: "تحسبُ عنّي نائمةً"[١١٦]، أي تحسب أنّي نائمةٌ، والذي يظهرُ أنّ العينَ أُبدلتْ بالهمزة، وهذه ظاهرةٌ لهجيّةٌ صوتيّةٌ تُسمّى العنعنةَ، وقد عُرِّفتْ بأنّها قلبُ الهمزةِ المبدوءِ بها عينًا[١١٧]، غيرَ أنّ قلبَ الهمزةِ عينًا ورد في بعضِ اللّهَجاتِ البدويّةِ التي كانتْ تبالغُ في تحقيقِ الهمز[١١٨] سواءٌ أبدئ بها أمْ لمْ يُبدَأ، ومِن ذلك قولُهم: "خبْع" بدلا من "خبْء".

ولا تزالُ العنعنةُ تظهرُ في بعضِ اللّهَجاتِ الحديثة كما في صعيدِ مصرَ؛ إذ يقولون: "لَعْ" بدلاً من "لأ"، و"سُعال" بدلاً من "سُؤال"، وهما كلمتان تُسمعان في بعضِ ريفِ فلسطينَ أيضًا، وقد ذكر ابنُ الأثيرِ مجموعةً من الأمثلةِ يظهرُ فيها قلبُ العينِ همزةً كما هو في: "لأستأدينّه عليكم" أي لأستعدينّه[١١٩]، ومثلها: "أُثكولٌ وإثكالٌ لغةٌ في عُثكول وعِثْكال"[١٢٠].

سادسًا: الفَحفحةُ

حتّى/ عتّى

بلغ عمرَ بنَ الخطّابِ أنّ ابنَ مسعود –رضي الله عنهما– يُقرئ النّاسَ: "عتّى حين"، فقال إنّ القرآنَ لم ينزلْ بلغةِ هُذيل، فأقرئ النّاسَ بلغةِ قريش[١٢١]، والحقّ أنّ الذي حدث هو قلبُ الهمزةِ عينًا في كلمةِ حتّى، وهذه ظاهرةٌ لهْجيّةٌ تُسمّى "الفَحفحة" لها أصولها المتقادمة في العربية، وقدْ ذهب الزّمخشريُّ في الفائقِ إلى أنّ هذه لغةُ قريشٍ وجميعِ العربِ إلاّ هذيلاً وثقيفًا، فهم يقولون "عتّى"، ومن العربِ مَن يقول: أقمْ عنّي عتّى آتيَك"[١٢٢].

ويبدو أنّ الفَحفحة تغيّرٌ صوتيٌّ يقضي بجهرِ الحاءِ لتصبحَ عينًا في كلمةٍ واحدة هي "حتّى"[١٢٣]؛ إذْ لمْ تقلب الحاءُ في كلمة "حين" مِن المثالِ ذاته(عتّى حين)، ولعلّ هذا ما أفضى ببعضِ الدّارسين إلى العودِ إلى أصولِ "حتّى" في أخواتِ العربيّةِ مِن السّاميّات، ليجدَها في العبريّةِ "عد"، فالحاءُ في "حتّى" يقابلُها العينُ، وكذلك الحالُ في الآراميّة[١٢٤]، ولعلّ هذا يفتحُ أمامَ الباحثِ باباً مِن التّفسيرِ يقضي أنّ "عتّى" عندَ الهذليّين ذاتُ جذورٍ ساميّةٍ، وأنّ العربيّةَ الفُصحى هي التي

طوّرتْ "عتّى" حتّى استوتْ على هيئةٍ قريبةٍ هي "حتّى"، بل ذهب بها باحثٌ آخرُ إلى عصورٍ متقادمةٍ في التّأصيلِ والتّنقير، وذلك آنَ وقوفه عندَ كلمةِ "عَدْكَي" الواردةِ في نقش النّمّارة، وهي في سياقها ذاك بمعنى "حتّى"، وقد مرّت بأطوارٍ متراكمٍ بعضُها فوقَ بعضٍ كتراكمِ الطّبقات الأثريّةِ انتهتْ بها إلى الهيئةِ التي هي عليها الآنَ، فمن "عَدْكَي" إلى "عَكْدَي"، إلى "عَكْتَى" إلى "عتّى"، إلى "حتّى"[١٢٥]. وثَمّ تفسيرٌ آخرُ مُعجبٌ التفت إليه الزّمخشريُّ بثاقبِ بصره وبعيدِ تأمّله، وهو قائمٌ على استشراف المعاقبة بين صوتَي العينِ والحاء، "وبينَ العينِ والحاء من القرب ما لولا بُحّةٌ لكانتْ عينًا، كما أنّه لولا إطباقٌ في الصّادِ لكانتْ سينًا، ولولا إطباقٌ في الظّاء لكانتْ ذالاً"[١٢٦].

سابعًا: ضبطُ بنيةِ الكلمة

ثَمّ تباينٌ لهْجيّ ورد في غريب الحديث مردُّه تباين اللّهَجات العربيّة في ضبط البنية فعلاً كانت أم اسمًا أم حرفًا، ومن ذلك: "لبَّ يلَبُّ ويلِبُّ"، و"الوَرِق والوَرْق والوِرْق"، و"الوحَل والوحْل"، و"خاتَم وخاتِم"، و"نَعَم، ونَعِم، ونِعِم" (حرف الجواب). والذي يظهرُ أنّ التّباينَ اللّهْجيَّ في هذه الأمثلةِ بواعثُه متباينةٌ، فمن ذلك:

- إثباتُ صائتٍ قصيرٍ أو حذفُه كما في الوحَل أو الوحْل.
- أو تعاورُ الصّوائتِ القصيرةِ في بنيةِ الكلمةِ نحو: خاتِم وخاتَم، ونَعَم، ونَعِم، ونِعِم.
- أو قد يجتمعُ الأمران معًا كما في كلمةِ "الوَرِق والوَرْق والوِرْق".

وحركةُ عينِ الفعلِ قضيّةٌ ما فتئ المعجمُ العربيُّ يعرضُ لها أمثلةً كثيرةً، ولئنْ كانت حركةُ عينِ الماضي مشكلةً، فإنّ المشكلةَ تعظمُ في معالجةِ عينِ المضارعِ من نحوِ: لبّ يلِب ويلَبّ.

لنرْجِع النّظر في تباينِ ضبطِ كلمة الورق:

جاء في "النّهاية": "فهاتوا صَدَقةَ الرِّقَةِ"، يريدُ: الفضّةَ والدّراهمَ المضروبةَ فيها، وأصلُ اللّفظ الوَرِق... فحُذفت الواوُ، وعُوّض منها الهاءُ... وفي الوَرِقِ ثلاثُ لغات: الوَرِق، والوِرْق، والوَرْق"[١٢٧]. يظهرُ ممّا تقدّم أنّه التقى على هذه الكلمةِ أربعُ لَهَجات، وليست ثلاثاً كما ذكر ابنُ الأثيرِ آنفًا، وقد تجلّتْ بعضُ هذه اللّهجاتِ في القراءاتِ القرآنيّةِ في قولِ الحقّ: "فابعثوا أحدَكم بوَرِقكم هذه"[١٢٨]، وقدْ قرأها أهلُ الكوفةِ وأبو عمرو: بوَرْقكم، وحكى الفرّاءُ أنّه يقال: بوِرْقكم، وحكى غيرُه أنّه يقالُ للوَرِق رِقَة على شاكلة عِدَة[١٢٩]، وإخالُ أنّ بمُكنةِ الباحثِ إيجادَ مسوّغٍ لحذفِ الصّائتِ القصيرِ من "وَرِق" التي أصبحتْ "وَرْق"؛ إذ يبدو أنّ نطقَ الرّاءِ مكسورةً بعد الواوِ المفتوحةِ ثقيلٌ، وما من ريبٍ في أنّ تسكينَ الرّاءِ يقلّلُ من الجهدِ العضليِّ المبذول.

وظاهرةُ حذفِ الصّائتِ القصيرِ من بنيةِ الكلمةِ العربيّةِ ذائعةٌ في اللّهَجاتِ العربيّة، كما في قولنا: "فَخِذ" و"فَخْذ"، و"نَهَر" و"نَهْر"، وقد قرأ أبو عمرو بنُ العلاء بإسكانِ عينِ كثيرٍ من الكلمات، ومن ذلك:

- رَجْلك بدلاً من رَجِلك.
- رُسْلكم بدلاً من رُسُلكم.
- قَدْره بدلاً من قَدَره[١٣٠].

وقدْ وقف صاحبُ الكتابِ عندَ هذه الظّاهرةِ جانحًا إلى أنّها تكونُ في إسكانِ المضمومِ والمكسورِ دونَ المفتوحِ؛ لأنّ المفتوحَ أخفُّ عليهم من الضمِّ والكسر[١٣١]، وهذه القاعدةُ التي هجس بها سيبويه لمْ يبرحْها كثيرٌ من الذين لحقوا به من خلفه، فإنْ ألفوا في كلامِ العربِ ما يخالفُها نعتوه بالشّذوذ، وممّا يعضدُ هذا المذهبَ قولُ ابن جنّي في "المُحتسب": "وما جاء عنهم في المفتوحِ فشاذٌّ لا يقاسُ عليه"[١٣٢]، ولكنّ المتأمّلَ المتدبّرَ يعثرُ على مُثُلٍ موثوقة دالّةٍ على أنّ من العربِ مَن جنح إلى تسكينِ المفتوح، "ولا أدري لمَ رمى النّحاةُ هذه القراءاتِ الموثوقةَ بالشّذوذِ والوهنِ، إلاّ أنْ تكونَ قدْ خالفتْ قواعدَهم التي حكّموها في حقلِ العربيّةِ حتّى جعلوه ضيّقًا حرَجًا"[١٣٣]، ومُستصفى الرّأيِ فيما تقدّم أنّ تسكينَ عينِ الكلمةِ هو ما تميلُ إليه لهجةُ تميم، أمّا الحجازيّون فكانوا يَميلون إلى إبقاء الحركة[١٣٤]. ولعلّ هذا الخلافَ بين الباحثين، قدماءَ ومُحدَثين، حولَ هذه الظّاهرةِ مناطُه الأوّلُ الأصولُ التي اعتمدها النّحاةُ في تقعيدِ اللّغةِ حفاظًا على التّنزيلِ العزيزِ، وتحديدِ ما يُقبلُ من اللّهَجات، ولعلّ بحثَ النّحاةِ عن قواعدَ تُمثّلُ اللّغةَ المشتركةَ الائتلافيّةَ هو الذي أفضى إلى أنْ يَستثنوا بعضَ الظّواهرِ، بلْ كثيرًا منها.

أمّا عن نسبةِ هذه اللّهجةِ فقدْ قال سيبويه إنّها لبكرٍ وأناسٍ من تميم[١٣٥]، وقد وسّع بعضُ المُحدَثين مضمارَ فشوِّها، فنسبها إلى قبيلة ربيعةَ وأكثرِ قبائلِ أسَد وعامّةِ قبائلِ قيسٍ المتاخمة لتميم؛ ذلك أنّهم يَميلون إلى السّرعة في النّطق، وفي ذلك تيسيرٌ واقتصادٌ في الجهدِ المُتكلَّفِ في النطق[١٣٦].

ومثْلُ ما تقدّم يمكنُ أنْ يقالَ عن "نعم"، فقدْ تقدّم قَبْلاً أنّ لها صورًا بنيويّةً متباينةً، وفي حديثِ قُتادةَ "عن رجلٍ من خثعم قال: "دفعتُ إلى النّبيِّ – صلّى الله عليه وسلّم- وهو بمنى، فقلتُ له: أنتَ الذي تزعمُ أنّك نبيٌّ؟ فقال: نَعِم" وكسرَ العينَ، وهي لغةٌ في نَعَم"[١٣٧]، وقدْ قرأها الكسائيُّ بكسرِ العينِ حيثُ وقعتْ في كلِّ القرآنِ، وفتحها الباقون[١٣٨]، ومن ذلك

قولُه – تبارك اسمُه-: "قالوا نَعِم"[١٣٩]، ويجوزُ في لهجةٍ أخرى إسكانُ العينِ "نَعْم"[١٤٠]، وعندَ الاحتكامِ إلى الأنظارِ الصّوتيّةِ في تفسيرِ تباينِ ضبطِ بنيةِ هذه الكلمةِ يمكنُ ترجيحُ أنّ الصيغةَ التي انبثقتْ منها هي "نَعِم"، بفتحٍ ثمّ كسرٍ، فقدْ قالَ بعضُ ولدِ ابنِ الزّبيرِ: "ما كنتُ أسمعُ أشياخَ قريشٍ يقولون إلاّ "نَعِم"[١٤١]، وقال أبو عثمانَ النّهديّ: "أمرنا أميرُ المؤمنينَ عمرُ بأمرٍ فقلنا: نَعَم، فقال: لا تقولوا: نَعَم، وقولوا: نَعِم، وكسرِ العَينِ"[١٤٢]، ثمّ تخلّصت اللّهَجاتُ العربيّةُ من الثّقلِ المتخلّقِ من نطقِ الكلمةِ بفتحٍ ثمّ كسرٍ بسبيلَين:

أولُهما: نَعِم---◄ نَعَم، فحدثتْ مماثلةٌ صوتيّةٌ؛ إذ أثّرت الفتحةُ في الكسرةِ، فقلبتْها فتحةً، وهي مماثلةٌ مقبلةٌ كلّيّةٌ منفصلةٌ.

وثانيهما: نَعِم---◄ نَعْم، فقد سُكّنت العينُ المفتوحةُ طلبًا للخفّةِ والجهدِ الأقلِّ، وتخلّقتْ "نَعْم" من "نَعَم".

وبعدُ،

فهذا نظرٌ بحثيٌّ قُصِد فيه إلى تلمّسِ ظاهرةِ التّباينِ اللّهْجيِّ مقيّدةً بثلاثةِ مضاميرَ أوّلُها: المستوى الصّوتيُّ، وثانيها: غريبُ الحديثِ، وثالثُها كتابُ "النّهاية"، وقدْ جُنح في هذا البحثِ إلى الوقوفِ عندَ مسائلَ متباينةٍ، كالحديثِ عن مقاصدِ عنوانِ البحثِ، وبواعثِ التّباينِ اللّهْجيِّ في الحديثِ الشّريفِ، وتحقيقِ الهمزِ وتسهيلِه، والمماثلةِ الصّوتيّةِ، والقطعِ، والقلبِ المكانيِّ، والتّعاقبِ، وظواهرَ أخرى مخصوصةٍ، وضبطِ بنيةِ الكلمةِ. وقد بدا جليّاً، في ثنْيِ مدارسةِ ما تقدّمَ كلّه، أنّ لهذه الظّاهرةِ – أعني ظاهرةَ التّباينِ اللّهْجيِّ- حضوراً في غريبِ الحديثِ، ولعلّها من المُحتكَماتِ الرّئيسةِ التي أفضت بالمُصنفين القدماءِ إلى إلحاقِ أحاديثَ بركبِ الغريبِ المعتاصِ المحتاجِ إلى فضلِ بيانٍ وتجليةٍ. واللهَ نسألُ أنْ يكونَ هذا حجّةً لنا لا علينا.

الهوامــش

(١) الخطابي، غريب الحديث، ج١، ص٤٧، وقد فصلت في نشأة التأليف في غريب الحديث وأشكاله وكتبه في كتابي "ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفاصل"، ط١.

(٢) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج١، ص٧، وقد أشار حسين نصار إلى أن هذا العزو يعوزه مراجعة وفضل بيان، فقد نسب صاحب الفهرست الكتاب الأول في هذا المبحث إلى أبي عدنان بن عبد الأعلى. انظر نصار، المعجم العربي، نشأته وتطوره، ط٤، ج١، ص٤٢.

(٣) لمزيد بسط القول انظر: ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٣-١١، نصار، المعجم العربي، ج١، ص٤٢-٥٤، العلي، غريب الحديث النبوي، ص ٥٠-٥٤.

(٤) انظر: الخطابي، غريب الحديث، ج١، ص٥٠، ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٧.

(٥) انظر: الخطابي، غريب الحديث، ج١، ص٥٠، وابن الأثير، النهاية، ج١، ص٧.

(٦) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج١، ص١١.

(٧) قال عنه ابن منظور في مقدمة اللسان: "وجاوز في الجودة حد الغاية، غير أنه لم يضع الكلمات في محلها". انظر: مقدمة اللسان، ج١، ص٨.

(٨) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٤، وانظر الزبيدي، إتحاف السادة المتقين، ج٨، ص٥٤٩، والعجلوني، كشف الخفاء، ج١، ص٢٢٦.

(٩) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١، ص٢٢.

(١٠) ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٤.

(١١) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٤، وانظر: العجلوني، كشف الخفاء، ج١، ص٧٢، والمتقي الهندي، كنز العمال، ٢١٨٩٥.

(١٢) الخطابي، غريب الحديث، ج١، ص٦٩.

(١٣) يرى بعض الدارسين أنه صوت مهموس، ويرى آخرون أنه ليس بمجهور ولا بمهموس، ويكادون يجمعون على أنه احتباس في الحنجرة. انظر هذا الخلاف وما قيل فيه: بشر، علم اللغة العام: الأصوات، ط٧، ص١٣٦، عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٢٤، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص٦٥، انظر شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ط١، ص ١٦٧.

(١٤) انظر: أنيس، في اللهجات العربية، ط٨، ص ٧٥- ٧٦. وانظر مبحث الهمز عند الراجحي في كتابه اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص٩٥-١٠٨.

(١٥) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٣١٠.

(١٦) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٤، ص١١١.

(١٧) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٤، ص١٣٧.

(١٨) انظر: شاهين، أثر القراءات، ص١٦٨.

(١٩) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٢٢، وابن منظور، اللسان، مادة "أتي".

(٢٠) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٥، ص١٧٤، وانظر حديث الزمخشري عن هذا الحديث ودلالته في الفائق، ج١، ص ٣٥، وقد رواه ابن منظور بالهمز في اللسان، انظر: مادة "أرض".

(٢١) اختلف الدارسون في تسمية هذا الشكل من العلل، فمنهم

من سماه صوت علة مركبا، أو حركة مزدوجة، ومنهم من رفض هذه التسمية وقال إنهما صوتان لكونهما وحدتين صوتيتين وليستا وحدة واحدة . انظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٥٣ وما بعدها.

(٢٢) ابن الأثير، النهاية، ج٥، ص٣٧، وقد ورد هذا الحديث في مادتي "ندي" و"ودي" مرة برفع "سمعه" وتارة بنصبها. انظر: اللسان، مادة "ندي".

(٢٣) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٢، ص٩٠، ابن منظور، اللسان، مادة "أخا".

(٢٤) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٢، ص٣٣٦.

(٢٥) ومن أمثلة ذلك في النهاية: الحنة– الإحنة، الخوان – الإخوان، ضمامة – إضمامة . انظر تباعا : النهاية، ج١، ص٢٨، ج١، ص٣٠، ج٣، ص١٠١.

(٢٦) انظر: أنيس، في اللهجات العربية، ص ٩٠.

(٢٧) لتعريف المماثلة انظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٨، والخوالي، الأصوات اللغوية، ط٢، ص٢١٧، وانظر أمثلتها في القراءات القرآنية عند الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص١٢٦.

(٢٨) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٢، ص٢٢٧.

(٢٩) ابن الأثير، النهاية، ج٢، ص٤٧.

(٣٠) ينظر في وصف صوتي الظاء والذال: عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٢٠، الخولي، الأصوات اللغوية، ص٩٦-٩٧.

(٣١) ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٢٨٥.

(٣٢) انظر الفصل المعقود عن الإدغام في قراءة أبي عمرو بن العلاء عند تقي الدين التميمي، رواية الحسن البصري وما خالف به أبا عمرو بن العلاء (تحقيق ودراسة)، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠٠٢م، ص٩٣-٩٩، والداني، الإدغام الكبير في القرآن، ط١، شاهين، أثر القراءات، ص١٢١.

(٣٣) يقال: جلتُه عشرين صوتا، أي ضربته، وأصله: جلدته، فأدغمت الدال في التاء، انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جلت".

(٣٤) سيبويه، الكتاب، ط٣، ج٤، ص٤٧٢.

(٣٥) ابن الأثير، النهاية، ج١، ص١١٢.

(٣٦) إلى هذين الوجهين ذهب الزمخشري وابن الأثير. انظر: الفائق في غريب الحديث، ج١، ص٩٣، والنهاية، ج١، ص١١٢، وابن منظور، اللسان، مادة "برثن".

(٣٧) نص حديث أبي هريرة في الفائق: "لو رأيتُ الوعول تجرش ما بين لابتيها ما هجتها ولا مِستُها". انظر: الفائق، ج١، ص٢٠٦.

(٣٨) ابن الأثير، النهاية، ج٤، ص٣٢٩-٣٣٠.

(٣٩) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٤٨٢.

(٤٠) ابن الأثير، النهاية، ج٤، ص٣٢٩.

(٤١) الزمخشري، الفائق، ج١، ص٢٠٦.

(٤٢) الواقعة، الآية ٦٥.

(٤٣) الشورى، الآية ٣٣.

(٤٤) الكهف، الآية ٩٧.

(٤٥) فصلت، الآية ٣٠.

(٤٦) القدر، الآية ٤.

(٤٧) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٤٢٤.

(٤٨) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٢، ص٤٥٢، وابن منظور، اللسان، مادة "شدد".

(٤٩) انظر: هلال، اللهجات العربية نشأةً وتطوراً، ط٢، ص ٣٦٣.

(٥٠) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٣٥.

(٥١) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٤٧٣.

(٥٢) انظر: أنيس، في اللهجات العربية، ص٧٥.

(٥٣) ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٢٣٥، وابن منظور، اللسان، مادة "جبذ".

(٥٤) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٥، ص٢٩٧.

(٥٥) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٥، ص٢٩٧.

(٥٦) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "يطب".

(٥٧) انظر: ابن جني، الخصائص، ط٤، ج٢، ص٧١.

(٥٨) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ط١، ص ٣٢٢، وابن دريد، جمهرة اللغة، ط١، ج٣، ص٤٣١، وابن فارس، الصاحبي، ط١، ص٢٠٨، وابن سيده، المخصص، ط١، ج١٤، ص ٢٧-٢٨.

(٥٩) وقد توفي النحاس سنة ٣٣٨هـ، وهو صاحب كتاب "إعراب القرآن"، و"القطع والإئتناف"، و"شرح القصائد التسع المشهورات".

(٦٠) (¹) انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج ١، ص٤٨١.

(٦١) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٤٨١

(٦٢) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٢، ص٢٣٨.

(٦٣) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص١٧٨.

(٦٤) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٤، ص٢١٤.

(٦٥) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص١٣٧.

(٦٦) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٢٠٨.

(٦٧) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٢٧٤.

(٦٨) انظر: عبد التواب، التطور اللغوي، ص ٥٧.

(٦٩) انظر: الحموز، ظاهرة القلب المكاني، ص ٧.

(٧٠) ومن أمثلة ذلك في بعض عامياتنا "معلقة" بدلاً من "ملعقة"، و"مرسح" بدلاً من "مسرح".
(٧١) انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٨٤.
(٧٢) الزمخشري، الفائق، ج١، ص١٣٨، وابن منظور، اللسان، مادة "حدأ".
(٧٣) ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٣٥٥.
(٧٤) انظر: الزمخشري، الفائق، ج١، ص١٣٨، وابن الأثير، النهاية، ج١، ص٥٥.
(٧٥) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص٤٦.
(٧٦) انظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات، ص١٤٤.
(٧٧) انظر: الزمخشري، الفائق، ج١، ص١٣٨، ولهذه اللهجة المتقادمة امتداد يتصل بنسب حميم إلى بعض لهجات الريف في شمال فلسطين.
(٧٨) انظر: أنيس، في اللهجات، ص١٤٤- ١٤٥.
(٧٩) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٤١٤.
(٨٠) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص٨٣، والرواية عند الزمخشري "يجزئ"، وقد تمثل بقول الشاعر:

أثيبي أخا ضارورةٍ أصفقَ العِدى
عليه وقلّتْ في الصّديق أواصرُهْ

انظر الشعر: الزمخشري، الفائق، ج٢، ص٣٣٨، وابن منظور، اللسان، مادة "ضرر".
(٨١) ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص٦١، ابن منظور، اللسان، مادة "صوغ".
(٨٢) انظر: السيوطي، المزهر، ج٢، ص٢٧٦-٢٧٧، أنيس، في اللهجات، ص٩١.
(٨٣) انظر: ابن جني، الخصائص، ج١، ص٢٦٧، ج٢، ص٦٧، وقد ذكر ابن جني أنه ألف كتابا سماه "التعاقب".
(٨٤) انظر: ابن سيده، المخصص، ج٤، ص١٩، ٢٤.
(٨٥) انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٦٧، وابن منظور، اللسان، مادة "صوغ"، وقد جعل الزمخشري كلمة "صياغ" من الصوغ على مثال "فيعال". انظر: الفائق، ج٢، ص ٢٨٥.
(٨٦) نوح، الآية ٢٦.
(٨٧) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص١٥٣.
(٨٨) انظر: السيوطي، المزهر، ج٢، ص٢٧٩-٢٨٢.
(٨٩) انظر النص مع اختلاف في الرواية عند: المبرد، الكامل، ط٣، ج٢، ص٧٦٥، وابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط١، ص٥٦، والحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص ٦٥٠، والسيوطي، المزهر، ج١، ص٢١١.
(٩٠) ابن الأثير، النهاية، ج٤، ص١٦١.
(٩١) ابن الأثير، النهاية، ج٤، ص١٧٤.
(٩٢) ابن الأثير، النهاية، ج٥، ص٧٦.
(٩٣) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٢٢٢.
(٩٤) انظر: الزمخشري، الفائق، ج١، ص١٧.
(٩٥) انظر: عبد التواب، فصول، ص١٢٢.
(٩٦) تقدم القول على ظاهرة تسهيل الهمز.
(٩٧) كما في الحديث: تحسب عني نائمة. انظر: النهاية، ج٣، ص٣١٤.
(٩٨) يقولون "جندل"، وهو من "جدّل"، وهذا كثير معروف. انظر: السامرائي، دراسات في اللغة، ص٢١٧.
(٩٩) الكوثر، الآية ١، وينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ط١، ج ٨، ص٥٢٠، وقد أشار إلى أنها قراءة الجمهور، أما قراءة الحسن وطلحة وابن محيصن فهي على الوجه المثبت في هذه المعالجة؛ أي " أنطيناك".
(١٠٠) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٢٤، ج١، ص٨٦.
(١٠١) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص١١٠.
(١٠٢) انظر: ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١، ص٣٣٠.
(١٠٣) انظر: ابن جني، المحتسب، ج١، ص٣٣٠.
(١٠٤) انظر: الأهوازي، رواية الحسن البصري، ص٨٠.
(١٠٥) انظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات، ص ١٤٠.
(١٠٦) ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص٤٢.
(١٠٧) ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص١٥٠.
(١٠٨) انظر: عبد التواب، فصول، ص١٢٩-١٣٠.
(١٠٩) انظر: هلال، اللهجات العربية، ص١٩١.
(١١٠) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص٤٢.
(١١١) ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص٢٩٤.
(١١٢) انظر: عبد التواب، فصول، ١٣٠.
(١١٣) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٢٢٢.
(١١٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١٠، ص٥٠.
(١١٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٤، ص١٨٢.
(١١٦) ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص٣١٤.
(١١٧) انظر: أنيس، في اللهجات العربية، ١١٠.
(١١٨) انظر: ابن دريد، الجمهرة، ج٣، ص٧٦.
(١١٩) انظر: ابن الأثير، النهاية، ج٣، ص٣٣.
(١٢٠) ابن الأثير، النهاية، ج١، ص٢٣، والعثكول والعثكال عذق النخلة بما فيه من الشماريخ.
(١٢١) انظر: الزمخشري، الفائق، ج٢، ص٣٩١، وابن الأثير، النهاية، ج٣، ص١٨١.
(١٢٢) ومن ذلك قول الراجز، وهو منسوب لبعض أهل اليمامة في الفائق:

لا أضعُ الدّلوَ ولا أصلّي عتّي أرى جلّتَها تولّي
صوادرًا مثلَ قبابِ التّلِّ.

انظر ما قاله الزمخشري في "عتى" في الفائق، ج٢، ص ٣٩١.

(١٢٣) انظر: رمضان عبد التواب، فصول، ١٣٨.

(١٢٤) انظر: رمضان عبد التواب، فصول، ١٣٨.

(١٢٥) يذهب إسماعيل عمايرة مذهبا لطيفا في تحليل هذه الكلمة مستشرفا أنظارا تاريخية لا يوقف عليها إلا بالتوهم والترجيح دون التحكم والتصريح. أما "عَدْكي" فهكذا وردت في النقش، أما "عَكْدي" فقد ذكرتها بعض النقوش العربية على هذه الهيئة، أما "عَكْتى" فللمماثلة الصوتية الواقعة بين الكاف والدال، فجُرِّد الدال من الجهر فغدا تاء مهموسة، وطلبا للخفة تحول الكاف إلى تاء، فغدت الكلمة "عتى"، وهي التي بها قرأ ابن مسعود. انظر هذه المعالجة: عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، ص ٧٤-٧٥.

(١٢٦) الزمخشري، الفائق، ج٢، ص٣٩٢.

(١٢٧) ابن الأثير، النهاية، ج٢، ص٢٥٤.

(١٢٨) الكهف، الآية ١٩.

(١٢٩) انظر: النحاس، إعراب القرآن الكريم، ط٣، ج ٢، ص ٤٥٢.

(١٣٠) انظر: شاهين، أثر القراءات، ص٣١٨-٣٢٠، وانظر: البناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ط ١، ص ٣٥٩، ٣٦٠.

(١٣١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٥٨.

(١٣٢) ابن جني، المحتسب، ج١، ص٥٣.

(١٣٣) الجندي، الصراع بين القراء والنحاة، مجلة مجمع اللغة العربية، ع٣٤، ص ١١٩.

(١٣٤) انظر: شاهين، أثر القراءات، ص٣٢٧.

(١٣٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٥٧.

(١٣٦) انظر: الجندي، الصراع بين القراء والنحاة، ١١٩.

(١٣٧) ابن الأثير، النهاية، ج٥، ص٨٤، ابن منظور، اللسان، مادة "نعم".

(١٣٨) انظر: الأزهري، معاني القراءات، ص ١٧٩، ومكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ط٥، ج١، ص٤٦٣. وقد أشار الأزهري إلى أنها موقوفة الميم في اللغتين.

(١٣٩) الأعراف، الآية ٤٤.

(١٤٠) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص١٢٧.

(١٤١) ابن الأثير، النهاية، ج٥، ص٨٤، ابن منظور، اللسان، مادة "نعم".

(١٤٢) ابن الأثير، النهاية، ج٥، ص٨٤، ابن منظور، اللسان، مادة "نعم".

المصادر والمراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، ١٩٦٣م، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي ومحمود الطناجي، دار الفكر، بيروت.

ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي الضباع، ١٩٨٠ م، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ١٩٩٠م، ط٤، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي ناصيف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، ١٩٩٤م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، ط١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، ١٣٤٥هجرية.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، ط١، دار إحياء التراث، ١٩٩٦م، بيروت.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، ١٩٩٣ م، ط١، مكتبة المعارف، بيروت.

ابن فُورك، أبو بكر محمد بن الحسن، مشكل الحديث وبيانه، تحقيق موسى علي، د.ت.، مطبعة حسان، القاهرة.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق علي فاعور، ١٩٨٨م، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، تحقيق محمد عبدالرحيم، ١٩٩٥م، دار الفكر، بيروت.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، غريب الحديث، صنع فهارسه نعيم زرزور، ١٩٨٨م، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن مالك، جمال الدين الأندلسيّ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، ١٩٨٥م، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ١٩٩٣م، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأزهري، أبو منصور محمد، معاني القراءات، تحقيق فتحي حجازي، ١٩٩٩م، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

أنيس، إبراهيم، ١٩٩٢م، في اللهجات العربية، ط٨، مكتبة الأنجلو، القاهرة.

الأهوازي، الحسن بن علي، رواية الحسن البصري وما خالف به أبا عمرو بن العلاء، تحقيق تقي الدين التميمي، ٢٠٠٢م، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.

بشر، كمال، ١٩٨٠، علم اللغة العام، الأصوات، ط٧، دار المعارف، القاهرة.

البناء، شهاب الدين أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

الجندي، أحمد علم، ١٩٧٤م، الصراع بين القراء والنحاة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع٣٤.

الجندي، أحمد علم، ١٩٨٣م، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا.

الجواليقي، أبو منصور موهوب، ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، تحقيق ماجد الذهبي، ١٩٨٢م، دار الفكر، دمشق.

الحربيّ، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق، غريب الحديث (المجلدة الخامسة)، تحقيق سليمان بن إبراهيم العايد، ١٩٨٥م، دار المدني، جدة.

الحريري، القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق عبد الحفيظ القرني، ١٩٩٦م، ط١، دار الجيل، بيروت، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

الحموز، عبد الفتاح، ١٩٨٦م، ظاهرة القلب المكاني في العربية: عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، دار عمار ودار الرسالة، ط ١، عمان.

الخطابي، أبو سليمان محمد بن محمد البُستي، غريب الحديث، تحقيق عبد الكريم العزباوي، ١٩٨٢م، دار الفكر، دمشق.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، الإدغام الكبير في القرآن، (مطبوع مع كتاب "فيض الرحيم في قراءات القرآن الكريم")، تحقيق سعيد اللحام، ١٩٩٥م، عالم الكتب، ط١، بيروت.

الراجحي، عبده، ١٩٩٨، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٩٣م، دار الفكر، بيروت.

السامرائي، إبراهيم، ١٩٦١م، دراسات في اللغة، بغداد، د.ت.

السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، فعلت وأفعلت، ط٢، تحقيق خليل العطية، ١٩٩٦م، دار صادر، بيروت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ١٩٨٧م، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، د.ت.، دار الفكر.

شاهين، عبد الصبور، ١٩٨٧م، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الشريف الرضيّ، أبو الحسن محمد بن الحسين، المجازات النبوية، تحقيق محمود مصطفى، ١٩٣٧م، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان،١٩٨٧م، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة.

عرار، مهدي، ٢٠٠٣م، ظاهرة اللبس في العربية: جدل التواصل والتفاصل، ط١، دار وائل، عمان.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إعراب الحديث النبويّ، تحقيق حسن الشاعر، ١٩٨٧م، ط٢، دار المنارة، جدة.

العلي، نعمان، ١٩٨٧، غريب الحديث النبوي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد.

عمايرة، إسماعيل،١٩٩٢م، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، دار حنين، عمان.

عمر، أحمد مختار، ١٩٩٧م، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل، تحقيق محمد الدالي، ١٩٩٧م، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، ١٩٩٧م، ط٥، مؤسسة الرسالة، دمشق.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ١٩٨٨م، ط٣، عالم الكتب، بيروت.

نصار، حسين، ١٩٨٨م، المعجم العربي: نشأته وتطوره، ط٤، دار مصر للطباعة، القاهرة.

الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م، بيروت.

هلال، عبد الغفار، ١٩٩٣م، اللهجات العربية نشأة وتطورا، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة.

Phonetic Dialectic Variation in Problematic Hadeeth in the Book of "An-Nihaya"

*M. Arar and N. Al-Sha'ir**

ABSTRACT

This research aims at investigating the phenomenon of phonetic variation in problematic Hadeeth, and in particular in the book of "An-Nihaya" by Ibn Al-Atheer. Investigation has been conducted on wholestic issues, such as the meaning of the title of the research, and the reasons for dialectic variation. Other issues have been discussed at the level of display and analysis, such as glottalzation, non-glottalization, assimilation, omission of consonants or vowels, metathesis ...etc.

It is obvious, from this study, that the dialectic variation is significant in problematic Hadeeth, and it is probably one of the reasons that led the classical linguists to collect problematic Hadeeth in order to clarify and interpret it.

* Faculty of Arts, University of Bir Zeit, Palestine. Received on 2/7/2003 and Accepted for Publication on 21/1/2004.